



مجلة بحوث الشرق الأوسط

مجلة علمية مُدكَّمة
(مُعتمدة) شهرياً

العدد مائة وسبعة
(يناير 2025)

السنة الحادية والخمسون
تأسست عام 1974

الترقيم الدولي: (2536-9504)
الترقيم على الإنترنت: (2735-5233)



يصدرها
مركز بحوث
الشرق الأوسط



الأراء الواردة داخل المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها وليست مسئولية مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية

رقم الإيداع بدار الكتب والوثائق القومية : ٢٤٣٣٠ / ٢٠١٦

الترقيم الدولي: (Issn :2536 - 9504)

الترقيم على الإنترنت: (Online Issn :2735 - 5233)



مجلة بحوث الشرق الأوسط

مجلة علمية مُدكَّمة متخصصة في شؤون الشرق الأوسط

مجلة مُعتمَدة من بنك المعرفة المصري



موقع المجلة على بنك المعرفة المصري

www.mercj.journals.ekb.eg

- معتمدة من الكشاف العربي للاستشهادات المرجعية (ARCI). المتوافقة مع قاعدة بيانات كلاريفيت Clarivate الفرنسية.
- معتمدة من مؤسسة أرسيف (ARCif) للاستشهادات المرجعية للمجلات العلمية العربية ومعامل التأثير المتوافقة مع المعايير العالمية.
- تنشر الأعداد تبعاً على موقع دار المنظومة.



العدد مائة وسبعة يناير 2025

تصدر شهرياً

السنة الخمسون - تأسست عام 1974



مجلة بحوث الشرق الأوسط
(مجلة مُعتمدة) دورية علمية مُكَّمة
(اثنا عشر عددًا سنويًا)
يصدرها مركز بحوث الشرق الأوسط
والدراسات المستقبلية - جامعة عين شمس

رئيس مجلس الإدارة

أ.د. غادة فاروق

نائب رئيس الجامعة لشؤون خدمة المجتمع وتنمية البيئة

ورئيس مجلس إدارة المركز

رئيس التحرير د. حاتم العبد

مدير مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية

هيئة التحرير

أ.د. السيد عبدالخالق، وزير التعليم العالي الأسبق، مصر

أ.د. أحمد بهاء الدين خيرى، نائب وزير التعليم العالي الأسبق، مصر ؛

أ.د. محمد حسام لطفي، جامعة بني سويف، مصر ؛

أ.د. سعيد المصري، جامعة القاهرة، مصر ؛

أ.د. سوزان القليني، جامعة عين شمس، مصر ؛

أ.د. ماهر جميل أبوخوات، عميد كلية الحقوق، جامعة كفر الشيخ، مصر ؛

أ.د. أشرف مؤنس، جامعة عين شمس، مصر ؛

أ.د. حسام طنطاوي، عميد كلية الآثار، جامعة عين شمس، مصر ؛

أ.د. محمد إبراهيم الشافعي، وكيل كلية الحقوق، جامعة عين شمس، مصر ؛

أ.د. تامر عبدالمنعم راضي، جامعة عين شمس، مصر ؛

أ.د. هاجر قلديش، جامعة قرطاج، تونس ؛

Prof. Petr MUZNY، جامعة جنيف، سويسرا ؛

Prof. Gabrielle KAUFMANN-KOHLER، جامعة جنيف، سويسرا ؛

Prof. Farah SAFI، جامعة كليرمون أوفيرني، فرنسا؛

إشراف إداري
أ/ أماني جرجس
أمين المركز

إشراف فني
د/ أمل حسن
رئيس وحدة التخطيط و المتابعة

سكرتارية التحرير

أ/ ناهد مبارز رئيس قسم النشر
أ/ راندا نوار قسم النشر
أ/ زينب أحمد قسم النشر
أ/ شيماء بكر قسم النشر

المحرر الفني

أ/ رشاد عاطف رئيس وحدة الدعم الفني

تنفيذ الغلاف والتجهيز والإخراج الفني للمجلة
وحدة الدعم الفني

تدقيق ومراجعة لغوية

وحدة التدقيق اللغوي - كلية الآداب - جامعة عين شمس

تصميم الغلاف أ/ أحمد محسن - مطبعة الجامعة

ترجمة (المراسلات الخاصة) بالمجلة (إلى): د. حاتم العبد، رئيس التحرير merc.director@asu.edu.eg

• وسائل التواصل: البريد الإلكتروني للمجلة: technical.support.mercj2022@gmail.com

البريد الإلكتروني لوحدة النشر: merc.pub@asu.edu.eg

جامعة عين شمس - شارع الخليفة المأمون - العباسية - القاهرة، جمهورية مصر العربية، ص.ب: 11566

(وحدة النشر - وحدة الدعم الفني) موبايل / واتساب: 01555343797 (+2)

ترسل الأبحاث من خلال موقع المجلة على بنك المعرفة المصري: www.mercj.journals.ekb.eg

ولن يلتفت إلى الأبحاث المرسله عن طريق آخر

الرؤية

السعي لتحقيق الريادة في النشر العلمي المتميز في المحتوى والمضمون والتأثير والمرجعية في مجالات منطقة الشرق الأوسط وأقطاره .

الرسالة

نشر البحوث العلمية الأصيلة والرصينة والمبتكرة في مجالات الشرق الأوسط وأقطاره في مجالات اختصاص المجلة وفق المعايير والقواعد المهنية العالمية المعمول بها في المجالات المُحكَّمة دولياً.

الأهداف

- نشر البحوث العلمية الأصيلة والرصينة والمبتكرة .
- إتاحة المجال أمام العلماء والباحثين في مجالات اختصاص المجلة في التاريخ والجغرافيا والسياسة والاقتصاد والاجتماع والقانون وعلم النفس واللغة العربية وآدابها واللغة الانجليزية وآدابها ، على المستوى المحلى والإقليمي والعالمي لنشر بحوثهم وإنتاجهم العلمي .
- نشر أبحاث كبار الأساتذة وأبحاث الترقية للسادة الأساتذة المساعدين والسادة المدرسين بمختلف الجامعات المصرية والعربية والأجنبية .
- تشجيع ونشر مختلف البحوث المتعلقة بالدراسات المستقبلية والشرق الأوسط وأقطاره .
- الإسهام في تنمية مجتمع المعرفة في مجالات اختصاص المجلة من خلال نشر البحوث العلمية الرصينة والتميزة .



مجلة بحوث الشرق الأوسط

- رئيس التحرير د. حاتم العبد

- الهيئة الاستشارية المصرية وفقاً للترتيب الهجائي:

- أ.د. إبراهيم عبد المنعم سلامة أبو العلا
- أ.د. أحمد الشربيني
- أ.د. أحمد رجب محمد علي رزق
- أ.د. السيد فليفل
- أ.د. إيمان محمد عبد المنعم عامر
- أ.د. أيمن فؤاد سيد
- أ.د. جمال شفيق أحمد عامر
- أ.د. حمدي عبد الرحمن
- أ.د. حنان كامل متولي
- أ.د. صالح حسن السلوت
- أ.د. عادل عبد الحافظ عثمان حمزة
- أ.د. عاصم الدسوقي
- أ.د. عبد الحميد شلبي
- أ.د. عفاف سيد صبره
- أ.د. عفيفي محمود إبراهيم
- أ.د. فتحي الشرقاوي
- أ.د. محمد الخزامي محمد عزيز
- أ.د. محمد السعيد أحمد
- ثواء / محمد عبد المقصود
- أ.د. محمد مؤنس عوض
- أ.د. مدحت محمد محمود أبو النصر
- أ.د. مصطفى محمد البغدادى
- أ.د. نبيل السيد الطوخي
- أ.د. نهى عثمان عبد اللطيف عزمي
- رئيس قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة الإسكندرية - مصر
- عميد كلية الآداب السابق - جامعة القاهرة - مصر
- عميد كلية الآثار - جامعة القاهرة - مصر
- عميد كلية الدراسات الأفريقية العليا الأسبق - جامعة القاهرة - مصر
- أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر - كلية الآداب - جامعة القاهرة - مصر
- رئيس الجمعية المصرية للدراسات التاريخية - مصر
- كلية الدراسات العليا للطفولة - جامعة عين شمس - مصر
- عميد كلية الحقوق الأسبق - جامعة عين شمس - مصر
- (قائم بعمل) عميد كلية الآداب - جامعة عين شمس - مصر
- أستاذ التاريخ والحضارة - كلية اللغة العربية - فرع الزقازيق
- جامعة الأزهر - مصر
- عضو اللجنة العلمية الدائمة لترقية الأساتذة
- كلية الآداب - جامعة المنيا،
- ومقرر لجنة الترقيات بالمجلس الأعلى للجامعات - مصر
- عميد كلية الآداب الأسبق - جامعة حلوان - مصر
- كلية اللغة العربية بالمنصورة - جامعة الأزهر - مصر
- كلية الدراسات الإنسانية بنات بالقاهرة - جامعة الأزهر - مصر
- كلية الآداب - جامعة بنها - مصر
- نائب رئيس جامعة عين شمس الأسبق - مصر
- عميد كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية - جامعة الجلالة - مصر
- كلية التربية - جامعة عين شمس - مصر
- رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء - مصر
- كلية الآداب - جامعة عين شمس - مصر
- كلية الخدمة الاجتماعية - جامعة حلوان
- قطاع الخدمة الاجتماعية بالمجلس الأعلى للجامعات ورئيس لجنة ترقية الأساتذة
- كلية التربية - جامعة عين شمس - مصر
- رئيس قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة المنيا - مصر
- كلية السياحة والفنادق - جامعة مدينة السادات - مصر

- الهيئة الاستشارية العربية والدولية وفقاً للترتيب الهجائي:

- أ.د. إبراهيم خليل العلاف جامعة الموصل- العراق
- أ.د. إبراهيم محمد بن حمد المزيني كلية العلوم الاجتماعية - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية- السعودية
- أ.د. أحمد الحسو جامعة مؤتة- الأردن
- أ.د. أحمد عمر الزييلي مركز الحسو للدراسات الكمية والتراثية - إنجلترا
- أ.د. عبد الله حميد العتابي جامعة الملك سعود- السعودية
- أ.د. عبد الله سعيد الغامدي الأمين العام لجمعية التاريخ والآثار التاريخية
- أ.د. فيصل عبد الله الكندري كلية التربية للبنات - جامعة بغداد - العراق
- أ.د. مجدي فارج جامعة أم القرى - السعودية
- أ.د. محمد بهجت قبيسي عضو مجلس كلية التاريخ، ومركز تحقيق التراث بمعهد المخطوطات
- أ.د. محمود صالح الكروي جامعة الكويت- الكويت
- أ.د. محمد بهجت قبيسي رئيس قسم الماجستير والدراسات العليا - جامعة تونس ١ - تونس
- أ.د. محمود صالح الكروي جامعة حلب- سوريا
- أ.د. محمود صالح الكروي كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد- العراق

- *Prof. Dr. Albrecht Fuess* Center for near and Middle Eastem Studies, University of Marburg, Germany
- *Prof. Dr. Andrew J. Smyth* Southern Connecticut State University, USA
- *Prof. Dr. Graham Loud* University Of Leeds, UK
- *Prof. Dr. Jeanne Dubino* Appalachian State University, North Carolina, USA
- *Prof. Dr. Thomas Asbridge* Queen Mary University of London, UK
- *Prof. Ulrike Freitag* Institute of Islamic Studies, Belil Frie University, Germany

شروط النشر بالمجلة

- تُعنى المجلة بنشر البحوث المهمة بمجالات العلوم الإنسانية والأدبية ؛
- يعتمد النشر على رأي اثنين من المحكمين المتخصصين ويتم التحكيم إلكترونياً ؛
- تقبل البحوث باللغة العربية أو بإحدى اللغات الأجنبية، وترسل إلى موقع المجلة على بنك المعرفة المصري ويرفق مع البحث ملف بيانات الباحث يحتوي على عنوان البحث باللغتين العربية والإنجليزية واسم الباحث والتايتل والانتماء المؤسسي باللغتين العربية والإنجليزية، ورقم واتساب، وإيميل الباحث الذي تم التسجيل به على موقع المجلة ؛
- يشار إلى أن الهوامش والمراجع في نهاية البحث وليست أسفل الصفحة ؛
- يكتب الباحث ملخص باللغة العربية واللغة الإنجليزية للبحث صفحة واحدة فقط لكل ملخص ؛
- بالنسبة للبحث باللغة العربية يكتب على برنامج "word" ونمط الخط باللغة العربية "Simplified Arabic" وحجم الخط 14 ولا يزيد عدد الأسطر في الصفحة الواحدة عن 25 سطر والهوامش والمراجع خط Simplified Arabic حجم الخط 12 ؛
- بالنسبة للبحث باللغة الإنجليزية يكتب على برنامج word ونمط الخط Times New Roman وحجم الخط 13 ولا يزيد عدد الأسطر عن 25 سطر في الصفحة الواحدة والهوامش والمراجع خط Times New Roman حجم الخط 11 ؛
- (Paper) مقياس الورق (B5) 17.6 × 25 سم، (Margins) الهوامش 2.3 سم يمينًا ويسارًا، 2 سم أعلى وأسفل الصفحة، ليصبح مقياس البحث فعلي (الكلام) 21×13 سم. (Layout) والنسق: (Header) الرأس 1.25 سم، (Footer) تذييل 2.5 سم ؛
- مواصفات الفقرة للبحث: بداية الفقرة First Line = 1.27 سم، قبل النص = 0.00، بعد النص = 0.00، تباعد قبل الفقرة = 6pt (تباعد بعد الفقرة = 0pt)، تباعد الفقرات (مفرد single) ؛
- مواصفات الفقرة للهوامش والمراجع: يوضع الرقم بين قوسين هلاكي مثل: (1)، بداية الفقرة Hanging = 0.6 سم، قبل النص = 0.00، بعد النص = 0.00، تباعد قبل الفقرة = 0.00، تباعد بعد الفقرة = 0.00، تباعد الفقرات (مفرد single) ؛
- الجداول والأشكال: يتم وضع الجداول والأشكال إما في صفحات منفصلة أو وسط النص وفقًا لرؤية الباحث، على أن يكون عرض الجدول أو الشكل لا يزيد عن 13.5 سم بأي حال من الأحوال ؛
- يتم التحقق من صحة الإملاء على مسئولية الباحث لتفادي الأخطاء في المصطلحات الفنية ؛
- مدة التحكيم 15 يوم على الأكثر، مدة تعديل البحث بعد التحكيم 15 يوم على الأكثر ؛
- يخضع تسلسل نشر البحوث في أعداد المجلة حسب ما تراه هيئة التحرير من ضرورات علمية وفنية ؛
- المجلة غير ملزمة بإعادة البحوث إلى أصحابها سواء نشرت أم لم تنشر ؛
- تبرير البحوث عن آراء أصحابها وليس عن رأي رئيس التحرير وهيئة التحرير ؛
- رسوم التحكيم للمصريين 650 جنيه، ولغير المصريين 155 دولار ؛
- رسوم النشر للصفحة الواحدة للمصريين 25 جنيه، وغير المصريين 12 دولار ؛
- الباحث المصري يسدد الرسوم بالجنيه المصري (بالفيزا) بمقر المركز (المقيم بالقاهرة)، أو على حساب حكومي رقم : (9/450/80772/8) بنك مصر (المقيم خارج القاهرة) ؛
- الباحث غير المصري يسدد الرسوم بالدولار على حساب حكومي رقم : (EG71000100010000004082175917) (البنك العربي الأفريقي) ؛
- استلام إفادة قبول نشر البحث في خلال 15 يوم من تاريخ سداد رسوم النشر مع ضرورة رفع إيصالات السداد على موقع المجلة ؛
- المراسلات : توجه المراسلات الخاصة بالمجلة إلى: merc.director@asu.edu.eg
- السيد الدكتور/ مدير مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية، ورئيس تحرير المجلة
جامعة عين شمس - العباسية - القاهرة - ج.م.ع (ص.ب 11566)
للتواصل والاستفسار عن كل ما يخص الموقع : محمول / واتساب: 01555343797 (+2)
(وحدة النشر merc.pub@asu.edu.eg) (وحدة الدعم الفني technical.support@asu.edu.eg)
- ترسل الأبحاث من خلال موقع المجلة على بنك المعرفة المصري: www.mercj.journals.ekb.eg
ولن يلتفت إلى الأبحاث المرسله عن طريق آخر .

محتويات العدد 107

الصفحة	عنوان البحث
LEGAL STUDIES	
الدراسات القانونية	
52-3	1. سلطة الإدارة في تعديل العقد بإدارتها المنفردة..... محمد أحمد المهدي محمد المهدي
116-53	2. النطاق الشخصي للمسؤولية المدنية للمهندس الاستشاري..... محمد فايق أحمد عبد الرازق
156-117	3. حق التظاهر السلمي بين الحريات الأساسية والضوابط القانونية..... أحمد عماد حسين حسن عبدالله
192-157	4. طرق الطعن في الأحكام الصادرة من المحكمة الخاصة أمانة يعقوب عبدالرحمن الحمادي
POLITICAL STUDIES	
الدراسات السياسية	
232-195	5. سياسة الصعود السلمي الصيني..... طارق محمد هلال حسن
HISTORICAL STUDEIES	
الدراسات التاريخية	
266-235	6. كبار مشعوذي المعبودة "سرقنت" في مصر القديمة..... هدير محمد عبيد
318-267	7. الدور السياسي لتجارة اللؤلؤ في تأسيس إمارة قطر 1848-1913..... حسام محمد عبد المعطي أحمد
GEOGRAPHICAL STUDEIES	
الدراسات الجغرافية	
394-321	8. التجمعات الصناعية بنظام المطور الصناعي في مدينة العاشر من رمضان دراسة في جغرافية الصناعة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية..... محمد خليفة سلام خليفة - مصطفى هاشم عبد العزيز
ART STUDIES	
الدراسات الفنية	

9. إعادة إنتاج أسلوب البوب- آرت في الفن المعاصر.....397- 420
سلام أدور يعقوب اللوس

LIBRARIES AND INFORMATION STUDIES دراسات المكتبات والمعلومات ●

10. البرامج المخصصة للأطفال ذوي القدرات الخاصة في المتاحف مراجعة423 - 464
علمية.....
ياسمين خالد محمد مصطفى

PSYCHOLOGICAL STUDIES دراسات علم النفس ●

11. نظرية المجاز المفهومي في ضوء علم النفس المعرفي: الواقع النفسي467- 482
للمجازات المفهومية.....
شيماء عبد الحكيم السيد أحمد

SOCIAL STUDIES دراسات الاجتماعية ●

12. معاملات الأقليات المسلمة في ضوء القرآن الكريم – المسلمين الصينيين485 - 522
أنموذجا
YANG XIAOQUAN

ARABIC LANGUAGE STUDIES دراسات اللغة العربية ●

13. الشواهد النثرية عند محمود بن حمزة الكرمانى في كتابه غرائب التفسير525 - 574
وعجائب التأويل- دراسة في نماذج مختارة.....
محمد هانى أحمد محمد أحمد سليمان الخواص

LINGUISTIC STUDIES الدراسات اللغوية ●

14. 30-3 ARCHITECTURAL DIALOGUE: THE INTERSECTION
OF TIMURID INFLUENCE AND INDIAN TRADITION
IN MAHMUD GAWAN'S MADRASA. BIDAR. INDIA

Mahmoud Ahmed Emam

افتتاحية العدد 107

يسر مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية صدور العدد (107 - يناير 2025) من مجلة المركز «مجلة بحوث الشرق الأوسط». هذه المجلة العريقة التي مر على صدورها حوالي 51 عامًا في خدمة البحث العلمي، ويصدر هذا العدد وهو يحمل بين دافتيه عدة دراسات متخصصة: (دراسات قانونية، دراسات سياسية، دراسات تاريخية، دراسات جغرافية، دراسات المكتبات والمعلومات، دراسات فنية، دراسات علم نفس، دراسات اجتماعية، دراسات اللغة العربية، دراسات لغوية) ويعد البحث العلمي **Scientific Research** حجر الزاوية والركيزة الأساسية في الارتقاء بالمجتمعات لكي تكون في مصاف الدول المتقدمة.

ولذا تُعتبر الجامعات أن البحث العلمي من أهم أولوياتها لكي تقود مسيرة التطوير والتحديث عن طريق البحث العلمي في المجالات كافة.

ولذا تهدف مجلة بحوث الشرق الأوسط إلى نشر البحوث العلمية الرصينة والمبتكرة في مختلف مجالات الآداب والعلوم الإنسانية واللغات التي تخدم المعرفة الإنسانية. والمجلة تطبق معايير النشر العلمي المعتمدة من بنك المعرفة المصري وأكاديمية البحث العلمي، مما جعل الباحثين يتسابقون من كافة الجامعات المصرية ومن الجامعات العربية للنشر في المجلة.

وتحرص المجلة على انتقاء الأبحاث العلمية الجادة والرصينة والمبتكرة للنشر في المجلة كإضافة للمكتبة العلمية وتكون دائمًا في مقدمة المجالات العلمية المماثلة. ولذا نعد بالاستمرارية من أجل مزيد من الإبداع والتميز العلمي.

والله من وراء القصد

رئيس التحرير

د. حاتم العبد



دراسات اللغة العربية

ARABIC LANGUAGE STUDIES

الشواهدُ النثريةُ عند

محمود بن حمزة الكرمانى فى

كتابه غرائب التفسير وعجائب التأويل -

دراسة فى نماذج مختارة

The Prose Evidences of Mahmoud Bin Hamzah Al-Karmani in his book The Curiosities of Interpretation and the Wonders of Interpretation-

A Study of Selected Examples

محمد هانى أحمد محمد أحمد سليمان الخواص

كلية الآداب - جامعة عين شمس

Mohamed Hany Ahmed Mohamed Ahmed Soliman
Elkhawas

Arabic Department – Faculty of Arts – Ain Shams
University

hanykhawas@hotmail.com



www.mercj.journals.ekb.eg



الملخص:

بعد التعرض للنماذج النثرية المختارة في كتاب الكرماني، وعرض بعض مسائل الخلاف النحوية بين الكوفيين والبصريين، يتضح لنا أن الكرماني لم يكن تابعاً لأيّ من المذاهب النحوية، ولم يكن متعصباً لأحدها؛ بل تحاشى الحديث مثل غيره قائلًا (شيوخنا) و (أصحابنا) وغيرها من مصطلحات التبعية، بل نراه منتقياً من بين الآراء ما يراه صواباً معتمداً على الحجة والدليل، غير أنه كان أكثر ميلاً إلى المذهب البصري؛ فقد وافقه في كثير من مسائل الخلاف.



Abstract:

Through reviewing the arguments between the Basrans and the Kufans on specific issues of the grammatical dispute, it becomes clear to us that Al-Karmani was not affiliated with any of the grammatical schools, nor was he a fanatic of one of them. Rather, He, like others, steered clear of the hadith by referring to "our sheikhs," "our comrades," and other expressions of dependence. Instead, he chooses the viewpoints he believes to be accurate by using reason and facts, however he was more drawn to the visual doctrine because he concurred with them on many points where they disagreed.



المقدمة:

تُعَدُّ قضية الاستشهاد النحوي من أهم القضايا الجديدة بالدراسة؛ إذ إنها تتناول الجوانب التي قام عليها النحو العربي، وقد اعتمدوا في تعييد النحو على هذه الشواهد، فيظل الشاهد النحوي الحجة في إثبات صحة القاعدة وتقريرها، أو تجويز ما جاء مخالفا للقياس؛ أو الرد على المخالف؛ وتتنوع الشواهد النحوية، وفي مقدمتها القرآن الكريم بقراءته، ثم يليه الحديث الشريف برواياته، ثم ما جاء عن العرب من الكلام منثورا ومنظوما، غير أن البحث لا يتعرض للشواهد الشعرية في كتاب الكرمانى؛ لقيام بحث سابق بالتعرض لهذا المضمون.

يتعرض البحث لقضية الاستشهاد النحوي في كتاب غرائب التفسير وعجائب التأويل لتاج القراء محمود بن حمزة الكرمانى، وذلك بعرض بعض أنواع الشواهد النثرية (القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، وأقوال العرب)؛ لاستيضاح موقف شيخ القراء الكرمانى من هذه الأنواع التي تمثل روافد الاستشهاد النحوي، مع السعي إلى بيان موقف الكرمانى من المدارس النحوية (البصرة والكوفة) واختياراته بين المذهبين، وعرض أقوال النحاة وأدلتهم، وما قد يُدلي هو بدلوه في تلك القضايا والشواهد، وتعمد البحث تجاوز الشواهد الشعرية في الكتاب لسبق التعرض لها بالبحث من قبل.

وكذلك يتعرض البحث لموقف الكرمانى من الشواهد العقلية، القياس، والإجماع، والاستصحاب، والبحث عن العلة، ويضاف إلى ذلك انشغاله بقضية العامل النحوي الذي لاغنى عنه في الدرس النحوي.



أهمية الدراسة:

وقد حظيت هذه القضية باهتمام الدارسين القدامى منهم والمحدثين فوجّهوا جهودهم وانصب تركيزهم على الشاهد نفسه، نسبةً، وشرحاً، وإعراباً، ولم تشغلهم قضية الاستشهاد ذاتها، كما لم يضعوا في حسابهم تلك المعايير والأطر التي تضبط عملية الاستشهاد، فأوردوا الشاهد مرتباً حسب الأبواب، أو القافية وعزّوا الشاهد إلى قائله قدر المستطاع، ثم التعريف بالشاعر أحياناً، ثم ذكر المعنى الإجمالي، أو ذكّر بعض المفردات المستغلقة، ثم إعراب الشاهد.

بيد أنّ تغيير المنهج تبعاً للتطور العلمي حداً بالمحدثين إلى اختلاف منهجهم؛ فقد ألف السيوطي كتابه (الاقتراح في علم أصول النحو) متضمناً حديثه عن الاستشهاد بطريقة مباشرة، وهذا ما جاء أيضاً في كتاب (الخرزانه) للبلغدادي، وفيها حديثٌ مباشرٌ عن فكرة الاستشهاد في الجزء الأول منه؛ إذ تناول أفكاراً مهمةً حول مَنْ يَسْتَشْهَدُ به وما يُسْتَشْهَدُ به⁽¹⁾.

لقد تطورت الفكرة لدى المحدثين، وظهرت بعض الأبحاث الحديثة في هذا المضمار منها: (الرواية والاستشهاد) للدكتور محمد عيد، و(الاحتجاج بالشعر في اللغة الواقع ودلالاته) للدكتور محمد حسن جبل، و(في أصول النحو) للدكتور سعيد الأفغاني، و(عصور الاحتجاج في النحو العربي) لعبد الجبار علوان النايبة، وغير ذلك من الأعمال والبحوث العلمية، ولعل هذه الدراسة تصبح أئبنةً من لبّات هذا البناء، إذ قصّدت إثارة قضية الاستشهاد النحوي في كتاب العلامة محمود بن حمزة الكرمانى المعروف بتاج القراء بما تضمنه هذا الكتاب من تفسيرات وتأويلات نحوية اعتمدت في معظمها على القرآن الكريم، ولم يتعرض لها أحد بالدراسة من قبل.

أسباب اختيار الموضوع:



1- تحتل قضية الاستشهاد فى الدراسات النحوية منزلة عظيمة لكونها الدليل على ما يتم تععيده من قواعد النحو وما استنبطه النحاة.

2- عدم التعرض بالدراسة لهذا الكتاب فيما يخص محور البحث، وما له من أهمية فى الاستشهاد النحوي.

3- يُعدُّ الكتاب من الكتب التي لها منزلة عظيمة فى التفسير المستند على القرآن خاصة وكلام العرب عامة.

المنهج الذى تتبعه الدراسة:

تتبع الدراسة المنهج الوصفي، بداية من الجمع، والتصنيف، ثم التحليل وأخيراً استخراج النتائج.

الدراسات السابقة:

تتعرض الدراسات للشواهد النحوية وتتلاقى هذه الدراسة مع اختلاف الجوهر ومنها:

1- الشواهد النحوية فى كتاب سيبيويه، دراسة وتحليل، رسالة دكتوراه، للباحثة: نازك نبيل محمد العزام، جامعة اليرموك، الجمهورية العراقية، 2010

2- المسائل النحوية فى كتاب "غرائب التفسير وعجائب التأويل" لتاج القراء محمود بن حمزة الكرمانى، رسالة ماجستير للباحث حسن بن إبراهيم بن محمد قابور، جامعة أم القرى 1424-1425 هـ

3- الشواهد النثرية عند الشاطبي فى المقاصد الشافية، رسالة ماجستير، للباحث فهد بن محمد العايد، جامعة القصيم، المملكة العربية السعودية، 1433 هـ - 2012 م.



- 4- ردود الكرمانى على النحاة فى كتابه "غرائب التفسير وعجائب التأويل"، للباحث على عبد الله محسن رسالة ماجستير، جامعة ديالى 1433هـ - 2012 م.
- 5- الشواهد النحوية القرآنية فى لسان العرب لابن منظور، دراسة نحوية وصفية، رسالة دكتوراه، للباحث: إسماعيل على ماحي محمد، جامعة أم درمان الإسلامية، جمهورية السودان، 1434هـ - 2013 م.
- 6- تعدد التوجيه اللغوي فى كتب إعراب القرآن الكريم من القرن الرابع الهجري حتى نهاية القرن السابع، رسالة دكتوراه، للباحث: عمر خليل عبد الغفار فضل، كلية دار العلوم - جامعة القاهرة، 1438 هـ - 2017 م.
- 7- قضية الاستشهاد النحوي فى كتاب مفاتيح الغيب للفخر الرازي دراسة وصفية تحليلية، رسالة دكتوراه للباحث: البيومي رجب محمد علام، كلية الآداب جامعة عين شمس، 2019 م.

أهداف الدراسة:

- 1- عرض نماذج مختارة من الشواهد النثرية، وتصنيفها، وتحليلها فى كتاب غرائب التفسير وعجائب التأويل للكرمانى.
 - 2- الكشف عن موقف الكرمانى من الشواهد النثرية وآراء مدرستي الكوفي والبصرة، والبحث عن العلة النحوية فيها.
- خطة الدراسة:** يُعنى البحث بدراسة قضية الاستشهاد النحوي بالنثر فى كتاب غرائب التفسير وعجائب التأويل: دراسة وصفية تحليلية. وينقسم البحث إلى:



التمهيد

ويتضمن:

- 1- التعريف بالمؤلف، نشأته ووفاته.
- 2- التعريف بالكتاب.
- 3- آثاره ومؤلفاته.
- 4- عقيدته، ومذهبه الفقهي.

المبحث الأول:

- 1- الاستشهاد النحوي لغة واصطلاحاً.
- 2- آراء مدرستي الكوفة والبصرة.

المبحث الثاني:

نماذج مختارة من الشواهد النثرية في كتاب الكرماني، وموقفه منها.

الخاتمة:

وفيهما نتائج البحث، وما توصلت إليه الدراسة.

التمهيد:

1- التعريف بالمؤلف

هو أبو القاسم بُرْهَانُ الدين محمود بن حمزة بن نصر الكرماني المعروف بتاج القُرَاءِ، النحويّ، الصرفيّ، المقرئ، المفسر⁽²⁾، والكرماني هو اللقب المعروف به بين القدماء والمحدثين، وهي نسبة إلى كرمان⁽³⁾.

نشأته

ذكرت المصادر التي ترجمت للكرماني أنه لم يفارق وطنه⁽⁴⁾. فعلى هذا النص، وُلِدَ بكرمان، ونشأ فيها ودرس على علمائها؛ وأنَّ أباه كان من العلماء القُرَاءِ⁽⁵⁾.

وفاته



ذَكَرَ صاحب الأعلام أنه تُوفِّي سنة 505 هجرية⁽⁶⁾، وكذلك صاحب دائرة المعارف، المسماة "مقتبس الأثر ومُجَدِّد ما دثر" ذَكَر أنه مات سنة 505 هجرية⁽⁷⁾، أما معجم الأدياء - وهو أقدم مَنْ ترجم له - فيذكر أنه كان حيًّا في حدود الخمسمائة وتوفي بعدها⁽⁸⁾، وفي طبقات المفسرين قال: "كان في حدود المائة الخامسة، ومات بعدها⁽⁹⁾، ولكن يُخالف ذلك ما ذكره ناسخ المُجَلَّد الأول في نسخة مكتبة السليمانية أن الشيخ الكرمانى كان حيًّا في الوقت الذي كان يُنسخ فيه تفسيره، فعند ذكر اسم الكرمانى، جاءت عبارة "أدام الله أيامه" وقد جاء في آخر المجلد الأول "كَمَلَ الكتاب..... في المحرم سنة خمس وثلاثين وخمسمائة" وفي آخر نسخة مجلس الشورى بطهران ما يُؤيد ذلك بأن الكتاب حُرِّر وطُبِّق في شهر ربيع الأول سنة 505 هجرية أو بعد الخمسمائة بقليل، بل هي بعد سنة 531 وتكاد تكون 535 أو خلالها⁽¹⁰⁾.

2- التعريف بالكتاب

يُعَدُّ هذا الكتاب جامعاً لتفسير القرآن الكريم، وبيّان غريبه، وعجائب تأويله، ومُشكلاته ومُعضلاته.

قال الكرمانى عن سبب تأليفه كتابه: إِنَّ أكثر العلماء والمتعلمين في زماننا يرغبون في غرائب تفسير القرآن وعجائب تأويله، ويميلون إلى المُشكلات المُعضلات في أقاويله، فجمعت في كتابي هذا منها ما أُقَدِّر أن فيه مَنعاً لرغبتهم، ومُكَنَفَى لطلبتهم؛ لما رُوِيَ عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال: "أعربوا القرآن والتمسوا غرائبها، فإن الله يُحب أن تُعرب آي القرآن"⁽¹¹⁾.



3- آثاره ومؤلفاته:

أولاً: في التفسير

- 1- البرهان في مُتَشابه القرآن⁽¹²⁾، وهو كتاب مطبوع في مجلد واحد بتحقيق " أحمد عزّ الدين عبد الله خلف الله " نشرته دار صادر، بيروت.
 - 2- غرائب التفسير وعجائب التأويل، مطبوع في مجلدين بتحقيق الدكتور: شمران سركال يونس العجلي، ونشرته دار القبلة للثقافة الإسلامية بجدة، ومؤسسة علوم القرآن، وهو الكتاب المعنيّ بهذه الدراسة.
 - 3- لباب التفاسير⁽¹³⁾.
 - 4- النهاية في شرح الغاية.
- ثانياً: في القراءات:

له كتاب واحد هو: الهداية في شرح الغاية لابن مهران⁽¹⁴⁾

ثالثاً في النحو:

- 1- الإفادة في النحو⁽¹⁵⁾.
 - 2- الإيجاز، وهو مختصر للإيضاح لأبي علي الفارسي⁽¹⁶⁾.
 - 3- شرح اللمع لابن جني⁽¹⁷⁾.
 - 4- العنوان⁽¹⁸⁾، وهو كتاب مطبوع في مُجلّد صغير قام بتحقيقه الدكتور سعد بن حمدان الغامدي.
 - 5- النظامي، وهو مختصر للمع ابن جني⁽¹⁹⁾.
 - 6- وذكر ابن فلاح له كتابا اسمه: أسرار الحروف⁽²⁰⁾.
- 4- عقيدته ومذهبه الفقهي:

جاء في مقدمة كتابه "لباب التفاسير" قوله: "الحمد لله منزل القرآن غير مُحدّث ولا مخلوق"⁽²¹⁾، وهو بذلك يخالف رأي المعتزلة في القرآن إذ



إنَّهم يقولون بخلق القرآن⁽²²⁾، ويوافق أهل السنة والجماعة في ذلك⁽²³⁾، أما مذهب الفقهي، فأفادت المصادر التي ترجمت له بأنه كان شافعي المذهب⁽²⁴⁾.

المبحث الأول:

1- الاستشهاد النحوي لغة واصطلاحاً:

جاء في كشف اصطلاحات الفنون (شَهَدَ): " الشَّاهِدُ عند أهل العربية: الجزئيّ الذي يُسْتَشْهَدُ بِهِ في إثبات القاعدة، لكون ذلك الجزئيّ من التنزيل، أو من كلام العرب الموثوق بعربيتهم، وهو أخص من المثال⁽²⁵⁾.

الاستشهاد هو طلبُ الشهادة، أو الشاهد، وهي لفظة مزيدة بالألف والسين والتاء ومادتها: "شهد"، التي تدل على مَعْنَى (الحضور) بالأصالة وتوسع لتشمل معاني أخرى، وهي مادة أصيلة في اللسان العربي، إذ كثر دورانها بتصاريقها في القرآن الكريم، والسنة النبوية المطهرة، وفي كلام العرب منثوراً، ومنظوماً، من ذلك قوله تعالى: "شَهَدَ اللهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ"⁽²⁶⁾، وقوله تعالى: "وَاسْتَشْهَدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ"⁽²⁷⁾.

وكانت مادة (شهد) حاضرة في اللسان العربيّ بوفرة لتعلق كثير من المعاني بها، وقد أطال المعجميون العرب في بيان تلك المعاني في مصنفاتهم كما ذكر "ابن فارس": شهد: الشين والهاء والذال، أصل يدل على حضور، وعلم، وإعلام، لا يخرج شيء من فروعه عن الذي ذكرناه، من ذلك الشهادة، يجمع الأصول التي ذكرناها من الحضور، والعلم، والإعلام⁽²⁸⁾.

وأما الشاهد بمعنى "العلم"، فقد جاء في اللسان: الشاهد: العالم الذي يبين ما علمه... وقال أبو بكر الأنباري في قول المؤذن: أشهد ألا إله إلا الله، أعلم أن لا إله إلا الله أو أبين أن لا إله إلا الله وقوله: أشهد أن محمداً رسول



الله، أعلم وأبين أن محمدًا رسول الله⁽²⁹⁾ وفي "المُحْكَم": قال أبو عبيدة: شهد الله: قضى الله، وحقيقته علم الله وبين الله⁽³⁰⁾.

وقد ذكر "العسكري" في الفروق أن الشاهد نقيض الغائب في المعنى، فالشاهد للشيء يقتضي أنه عالم به، وقال بعضهم: الشهادة في الأصل إدراك الشيء من جهة سَمْعٍ أو رُؤْيَةٍ، فالشهادة تقتضي العلم بالمشهود⁽³¹⁾.

وأما الشاهد بمعنى الإعلام، فيشمل: الشهادة: الإخبار بصحة شيء، مشاهدة ومعينة، يُقال: شهد عند الحاكم لفلان على فلان بكذا، فهو شاهد، وهم شهود، وأشهاد، وهو شهيد⁽³²⁾، ويشمل كذلك الشاهد بمعنى: الحالف من قوله تعالى: " فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ " ⁽³³⁾. وفي الصحاح: شَهَدَ: الشهادة خبر قاطع⁽³⁴⁾.

أما الاستشهاد في الاصطلاح قيل هو: أخبار قاطعة موثقة يسوقها علماء اللغة عن الناطقين باللغة⁽³⁵⁾.

2- اختلاف نحاة البصرة والكوفة في تععيد اللغة



اختلفت آراء النحاة في تععيد اللغة، غير أن النحاة اختلفت مشاربهم في أسلوب ذلك التععيد. فنحاة البصرة يبنون قواعدهم على الأكثر والأشيع من كلام العرب الذي ترتب عليه وجود ما يسمى بالقليل والنادر والشاذ بخلاف الكوفيين الذين توسعوا في الرواية وتعددت أصولهم وكثرت قواعدهم، في حين تَحَرَّى البصريون ما نقلوه عن العرب ثم استقرأوا أحواله فوضعوا قواعدهم في الأعمِّ الأغلب من هذه الأحوال⁽³⁶⁾ ومما يؤكد أنَّهم درجوا على عدم قبول المسموع حتى وإن كان رواية ثقة إلا إذا كثر في لسان العرب قول سيبويه: وزعم يونس أنَّه سمع أعرابيا يقول: (ضَرَبَ مَنْ مَنَا) وهذا بعيد لا تكلم به العرب ولا تستعمله منهم ناس كثير⁽³⁷⁾.

وقد كان البصريون يمهقون القليل وربما نعتوه بالخبث. يقول سيبويه: "وزعم يونس أن قومًا من العرب يقولون أما العبيد فذو عبيد. وأما العبد فذو عبدٍ يُجْرُونَهُ مُجْرَى المصدر سَوَاءً، وهو قليل خبيث"⁽³⁸⁾ وإنما اتفقوا على أن البصريين الأصح قياسًا لأنهم لا يلتفتون إلى كل مسموع ولا يقيسون على الشاذ، فهم يقفون عند الشواهد الموثوق بصحتها الكثيرة النظائر، ولذا كانت أقيستهم وقواعدهم أقرب إلى الصحة وكانوا يؤولون ما ورد مخالفًا للقواعد، وقد نُعتوا بأنهم أكثر حريةً وأقوى عقلًا، وطريقهم أكثر تنظيمًا وأقوى سلطانًا على اللغة⁽³⁹⁾.



عَوَّل النحويون كثيراً على كلام العرب وقد وردت في ذلك أقوال عدة؛ منها ما جاء في كتاب سيبويه (هذه حُجَجٌ سُمِعَت عن العرب)، و(ممن يوثق بعربيتهم)، أمثالهم: اللَّهُمَّ ضَبُعًا وَذَنْبًا. إذا كان يدعو بذلك على غم رجل، ومنه حدثنا أَبُو الخطاب أنه سمع بعض العرب، وحدثنا من يوثق أن بعض العرب قيل له⁽⁴⁰⁾: إذا كان وأجازو أشياء رفضها فلم يُجِز سيبويه إظهار الفعل قال الزجاجي في شرح أدب الكاتب: في نحو قولهم: "أما أنت منطلقاً انطلقت لأن هذا جرى كالمَثَلِ والأمثال قد تخرُج عن القياس فَتُحَكِّي كما سُمِعَت"⁽⁴¹⁾.

والكوفيون في نظر البصريين أخذوا اللغة عن الأعراب الذين فسدت لغتهم وسليقتهم يمثل ذلك قول الرياشي البصري: إنما أخذنا اللغة عن حرشة الضباب وأكلة اليرابيع، وهؤلاء أخذوا اللغة من أهل السواد أكلة الكواميخ والشواريز"⁽⁴²⁾.

ومما يؤيد سبق البصريين؛ أن نُحاة الكوفة وفي مقدمتهم الكسائي والفراء تَحَرَّجُوا بكتاب سيبويه فقد درسه الكسائي على أبي الحسن سيد بن مسعدة الأخفش⁽⁴³⁾ ودراسة الفراء له ظاهرة حتى لقد وُجِدَ بَعْضُهُ تحت وسادته التي كان يجلس عليها⁽⁴⁴⁾.

المبحث الثالث:

نماذج من مسائل الخلاف في الشواهد النثرية وموقف الكرمانى منها:

نداء مافيه (الـ) وإعراب ما بعد (أَيُّهَا):

قوله تعالى: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ).⁽⁴⁵⁾

أولاً: جاء في مشكل إعراب القرآن: (يا أَيُّهَا النَّاسُ) (أَيُّ) مُنادى مُفرد مَضْمُون و (النَّاسُ) نعت له، ولا يجوز نصب الناس عند أكثر النحويين لأنَّه



نعت لا يجوز حذفه فهو المنادى في المعنى، كأنه قال (يا ناس). وأجاز المازني نصبه على الموضع كما يجوز: يا زيدُ الظريف على الموضع. (46)

ثانيًا: وجاء في غرائب التفسير: الأسماء إذا كان فيها الألف واللام لا تُنادى ب (يا)، لأن (يا) للتعريف، والألف واللام للتعريف، فلا يُجمَع بينهما إلا في اسم الله خاصة، فتوصلوا إلى نداءه بواسطة (أي)، وهو اسم مبهم لا يستعمل إلا مضافا في الاستفهام والخبر والشرط، فزيد فيه هاء التنبيه عوضًا عن الإضافة، وقول الكسائي⁽⁴⁷⁾: أصله يا أيهذا الرجل، فحذف ذا غير مُرضي عند البصريين، و(الناس) صفة لازمة لأي، وهو مرفوع، لأن البناء لما اطرَدَ في المفرد تشبهه بالمرفوع، قال الأَخفش⁽⁴⁸⁾: الناس صلة لأي، والتقدير: يا أيها هو الناس، فحذف هو من الصلة، ولم يوافق الأَخفش أحدًا من البصريين وأجاز المازني⁽⁴⁹⁾: في (الناس) النصب على القياس في وصف المفرد بالمفرد، ولم يوافقَه أحدٌ ولا قرئ به⁽⁵⁰⁾.

ثالثًا: ويرى الباحث أن الكرمانى قد علل لرفع (الناس) على النعت وهو الأصوب لأنها اسم جامد غير مشتق بينما أعربها محي الدين بن الدرويش⁽⁵¹⁾ بدلًا، أما كونها منصوبة على القياس فلا دليل على ذلك.

والدليل على أن ما بعد أيها يأتي نعتًا مرفوعًا ما أفرده سيبويه في مسألة: (هذا باب لا يكون الوصف المفرد فيه إلا رفعًا ولا يقع في موقعه غيرُ المفرد).

إذ يقول: "وذلك قولك، يا أيها الرجل، ويا أيها الرجلان، ويا أيها المرأتان"⁽⁵²⁾.



فأئى هاهنا فيما زعم الخليل - رحمه الله - كقولك (يا هذا)، و(الرجل) وصفٌ لله كما يكون وصفا لهذا. وإنما صار وصفه لا يكون فيه إلا لرفع لأنك لا تستطيع أن تقول (يا أئى) ولا (يا أيها) وتسكت، لأنه مُبهم يلزمه التفسير، فصار هو والرجل بمنزلة اسم واحد، كأنك قلت يارجل⁽⁵³⁾.

الخلاف في إعراب (سبع) في قوله تعالى:

(هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَّا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ) ⁽⁵⁴⁾.

أولاً: جاء في غرائب التفسير: (فسواهن) جمع حملا على المعنى، لأنه ليس اسم جنس، وقيل جمع (سماؤه)، و(السبع) نصب على البدل، وقيل أراد منهن فحذف (من) فيكون مفعولا به⁽⁵⁵⁾.

ثانياً: وجاء في إعراب القرآن وبيانه: (سَبْعَ سَمَاوَاتٍ) حال إذا كان (سَوَّى) بمعنى الخلق المجرد؛ لأنه دلَّ على العدد المجرد، ومثله قوله تعالى: (فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً) ⁽⁵⁶⁾، أو على البدلية من الضمير في (سواهن)، وإذا كانت سَوَّى بمعنى صَيَّرَ كانت مفعولاً به ثانياً، وأنكر أبو حيان التوحيدي هذا الإعراب، ولا مسوغ لإنكاره⁽⁵⁷⁾.

كما جاء في مشكل إعراب القرآن: (فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ) سبع بدل من الهاء والنون، وقيل⁽⁵⁸⁾: هو مفعول (لسوى) تقديره: فسوى مِنْهُنَّ سبع سماوات، فحرف الجر محذوف مع الهاء والنون.

ثالثاً: والرأي أنه يجوز في (سبع) أن تكون حالاً وهذا ما علل له محي الدين بن درويش تحليلاً منطقياً، فكان المعنى خلقهن وحال كونها سبع سماوات، وكذلك فهي تحتمل إعراب المفعول به الثاني، والنصب على البدلية من الضمير.



إعراب الضمير (أنت) في قوله تعالى:

(قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ)⁽⁵⁹⁾.

أولاً: جاء في مشكل إعراب القرآن: "قوله (إِنَّكَ أَنْتَ) إن شئت جعلت (أَنْتَ) في موضع نصب تأكيداً للكاف، وإن شئت جعلتها مرفوعة مبتدأة و(العليم) خبرها. وهي وخبرها خبر إن. وإن شئت جعلتها فاصلة لا موضع لها من الإعراب و(الحكيم) نعت (للعليم). وإن شئت جعلته خبراً بعد خبر لِنَّ"⁽⁶⁰⁾.

كما جاء في إعراب القرآن وبيانه: "(إِنَّكَ) إِنَّ واسمها، (أَنْتَ) ضمير فصل، أو عماد لا محل لها، (العليم) خبر إن الأول، (الحكيم) خبر إن الثاني، ويجوز أن تعرب أنت مبتدأ خبره العليم الحكيم والجملة الاسمية في محل رفع خبر إن"⁽⁶¹⁾.

ثانياً: غير أن محي الدين بن الدرويش لم يورد كون الضمير المنفصل (أنت) توكيداً للضمير المتصل (الكاف).

فقد أعرب (أَنْتَ) على ثلاثة أوجه: أحدها: فصل وقد وافق ابن الدرويش، والقيسي في ذلك والعلم خبر إن، والثاني: أنه مبتدأ، العليم خبره والجملة خبر عن اسم (إِنَّ) موافقاً رأي القيسي وابن الدرويش أيضاً، والثالث: أن يقع تبعاً للكاف، ومحلّه نصب، وجاز ذلك لكونه تبعاً، وأورد على ذلك مثلاً: ضربتك أنت ومررت بك أنت موافقاً بذلك رأي القيسي وهذا ما لم يذكره ابن الدرويش فقد عدّه لا محل له عن الإعراب⁽⁶²⁾. وقد أورد ابن عطية، والعكبري بما أورده الكرمانى نفسه⁽⁶³⁾. وكان الكرمانى بذلك موافقاً لما أورده النحاة.

آراء النحاة في إعراب (إِذْ):



قوله تعالى: (وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ) (64).

أولاً: جاء في غرائب التفسير: أبو عبيدة⁽⁶⁵⁾: (إذ) زائدة... وأنكر الزجاج وغيره هذا.. وقال بعضهم: خلقكم إذ قال، وقيل: واذكر إذ قال، وعلى هذا يكون مفعولاً به لا ظرفاً، ويحتمل أنه ظرف، لقوله: (قالوا) (للملائكة) (66).

ثانياً: تباينت آراء النحاة في إعراب (إذ) على النحو الآتي:

1- أنها ظرف زمان:

يرى سيبويه أنها ظرف لما مضى من الدهر، وهي ظرف بمنزلة (مع)⁽⁶⁷⁾ ومنها قوله تعالى: (فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا)⁽⁶⁸⁾. يقول المبرد: "أما (إذ) فتنبئ عن زمان ماض، ووافقه ابن السراج فهو يرى أنها مبنية على السكون وتُضاف إلى الجمل أيضاً نحو قولك: إذ قام زيد، وهي تدل على ما مضى من الزمان ويستقبلون: جئتكَ إذ زيدُ قامَ إذا كان الفعل ماضياً لم يحسن أن تُفرّق بينه وبين إذ؛ لأنَّ معناها في الماضي واحد. وتقول جئتكَ إذ قام زيد، وإذ زيدُ يقوم، فحقها أن تجيء مضافة إلى جملة فإذا لم تضاف نوته، واستشهد بقول أبي ذؤيب:

نَهَيْتُكَ عَنْ طَلَابِكَ أُمَّ عَمْرٍو بِعَاقِبَةٍ وَأَنْتَ إِذْ صَحِيحٌ⁽⁶⁹⁾.

والشاهد فيه قوله (إذ) حيث جاء بتتوين عوضاً عن الجملة⁽⁷⁰⁾. وذكر أبو حيان في فصل الظروف المبنية التركيب، فمتها (إذ)، والدليل على اسميتها الإخبار بها، وإبدالها من الاسم، وتثويتها في غير ترنم، والإضافة إليها بغير تأويل نحو: مجيئك إذ جاء زيد، وبئيت؛ لافتقارها إلى ما بعدها من الجمل، أو لما عوض منها وهي للزمن الماضي لازمة الظرفية⁽⁷¹⁾.



2- وتأتي مفعولاً به:

أجاز الأخفش والزجاج أن تقع مفعولاً به، وتبعهما جماعة من المعربين وخصوصاً في القرآن كقوله تعالى: (وَأذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ) (72)، واختار أن تكون مفعولاً به وتلزمها الإضافة إلى جملة خبرية مُصَدَّرَةٌ بماض، أو مضارع (73).

3- وتأتي زائدة:

ذكر المرادي أن أبا عبيدة وابن قتيبة ذكرا أنها تأتي زائدة للتوكيد، وجعلا من ذلك قوله تعالى: (وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ)، ومواضع أخر في القرآن، ومذهبهما في ذلك ضعيف (74).

4- فجائية:

ذكر سيبويه أن (إِذْ) تأتي فجائية، ولا يليها إلا الفعل الواجب وذلك قولك: بينما أنا كذلك إذ جاء زيد، وقصدت قصده إذ انتفع على فلان، فهذا لما توافقه وتهجم عليه من حال أنت فيها (75).

5- للتعليل:

وذكر ابن مالك أنها تجيء للتعليل كقوله تعالى: (وَإِذْ اعْتَزَلْتُمُوهُمْ وَمَا يُغْبِذُونَ إِلَّا اللَّهَ فَأَوْوُوا إِلَى الْكَهْفِ يَنْشُرْ لَكُمْ رَبُّكُمْ مِنْ رَحْمَتِهِ) (76). وكقوله تعالى: (وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ فَسَيَقُولُونَ هَذَا إِنْكُ قَدِيمٌ) (77). وكقوله تعالى: (وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ) (78)، وهذا قول ابن مالك (79). والمرادي (80).

وذهب النحاة ثلاثة مذاهب في شأن (إِذْ) الفجائية: الأول: يرى أن (إِذْ) الفجائية ظرف مكان: الكوفيون يجوزون نحو: خرجت فإذا زيد القائم، بنصب القائم على أن زيدا مرفوع بالظرف كما في نحو: في الدار زيد؛ لأن (إِذَا) المفاجأة عندهم ظرف مكان. الثاني: يرى (إِذْ) الفجائية زائدة؛ وهو مذهب



لعمر بن المثنى⁽⁸¹⁾، قوله تعالى (وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا)⁽⁸²⁾، فذكر أنّ معناه: وقلنا للملائكة، و(إذ) من حروف الزوائد، واستشهد بقول الأسود بن يعفر:

فإذا وذلك لامهاه لذكره والدهر يعقب صالحًا بفساد⁽⁸³⁾.

ومعناها: وذلك لامهاه لذكره. الثالث: يرى أنّ (إذ) الفجائية حرف، وهو مذهب ابن مالك الذي ذكر أنّها للمفاجأة كقول عمر - رضي الله عنه -: "بينما نحن عند رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إذ طلع علينا رجل، وحكى السيرافي أنّ بعضهم يجعلها ظرف مكان، وأنّ بعضهم يجعلها زائدة والمختار عندي الحكم بحرفيتها⁽⁸⁴⁾.

وذكر بعض النحاة أنّ (إذ) الظرفية اسم وليست حرفًا واستدلوا بأمر منها:

- 1- دلالتها على الزمان دلالة لا تُعرض فيها للحدث⁽⁸⁵⁾.
- 2- أنها يُخبر بها مع دخولها على الأفعال؛ نحو: قدوم زيد إذ قدّم⁽⁸⁶⁾.
- 3- أنها تُبدل من الاسم؛ نحو: رأيتك أمس إذ جئت⁽⁸⁷⁾ فهي هنا بدل من أمس.
- 4- أنها يُضاف إليها بلا تأويل؛ نحو: (يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا)⁽⁸⁸⁾. كما ذكر ابن مالك⁽⁸⁹⁾.

5- أنها تنون في غير رويّ؛ نحو قول الشاعر أبي ذؤيب⁽⁹⁰⁾.

6- أنها تقع مفعولاً به، كما قال به الأخفش والزجاج⁽⁹¹⁾.

ثالثًا: ويرى الباحث أن: (إذ) ظرف للزمان الماضي، ولا تقع بعدها إلا جملة، وقد تحذف الجملة، ويعوض عنها بالتثوين، ويسمى تثوين العوض، نحو: (وَيَوْمَئِذٍ يُفْرِحُ الْمُؤْمِنُونَ)⁽⁹²⁾، والأصل يوم إذ غلبت الروم يفرح المؤمنون، فحذفت جملة غلبت الروم، وجيء بالتثوين عوضا عنها، فالتقى ساكنان: ذال والتثوين فكسرت الذال على أصل التقاء الساكنين.



الخلاف في الاستثناء من قوله تعالى:

(وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ) (93).

أولاً: جاء في غرائب التفسير: " (إلا إبليس) قيل: الاستثناء متصل، وكان من قبيل من الملائكة يُقال لهم (الجنُّ)، وكان اسمه عزازيل وكان من ذوي الأجنحة الأربعة⁽⁹⁴⁾، وقيل: الاستثناء منقطع⁽⁹⁵⁾، ولم يكن من الملائكة ولا طرفة عين... وقيل (كان من الملائكة) كان بمعنى (صار)، وإبليس اسم أعجمي، حيث لم يُستعمل إلا علماً، وقيل تقدير الآية قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا، قلنا لإبليس: اسجد لآدم فأبى⁽⁹⁶⁾.

ثانياً: أما في مشكل إعراب القرآن فيقول: (إلا إبليس) إبليس نصب على الاستثناء المنقطع، ولم ينصرف لأنه أعجمي معرفة.

وقال عبيدالله: هو عربيُّ مُشتق من أبلَس إذا يئس من الخير... وهو مَعْرِفَةٌ فلم ينصرف لذلك⁽⁹⁷⁾.

ثالثاً: وهذا من المواضع التي ذكر فيها الكرمانى الآراء وبسطها ناقلاً عن المفسرين والنحاة أقوالهم دون أد يدلي بدلوه في الأمر، ذلك أنه يفيد الآراء دون ترجيح أحدها على الآخر في مواضع كثيرة ومنها هذا الموضع.

الخلاف في إعراب (أربعين) في قوله تعالى:

(إِذْ وَاعَدْنَا مُوسَىٰ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ثُمَّ اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَنْتُمْ ظَالِمُونَ) (98).

أولاً: جاء في غرائب التفسير: "أربعين ليلة"، نُصِبَ لِأَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ وَتَقْدِيرُهُ: واعدنا موسى تيمناً أربعين ليلة، فحذف المضاف، والمراد بالليلة الليل والنهار، وقيل: نُصِبَ عَلَى الظرف للوعد، أي كُنَّا نَعُدُّهُ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً فتكون الليلة دون النهار"⁽⁹⁹⁾.



ثانياً: كما جاء في مشكل إعراب القرآن: قوله: (أربعين ليلةً)

تقديره: تمام أربعين ليلةً فهو مفعول به ثانٍ⁽¹⁰⁰⁾.

ثالثاً: ويرى الباحث أن (أربعين) لا تعرب ظرفاً في هذا الموضع لفساد

المعنى، إذ ليس وعده في أربعين ليلةً، وهو ما جاء في إعراب القرآن

وبيانه مؤكداً على كونها مفعولاً به ثانياً⁽¹⁰¹⁾.

وكما في قراءة أبي عمرو (وعدنا) ورَجَّحَهُ أبو عبيد، وقال إن المواعدة لا

تكون إلا من البشر، بينما قرأ الجمهور واعدنا⁽¹⁰²⁾.

الخلاص في (لَمَّا):

يقول الكرمانى في قوله تعالى: **فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ فَلَعْنَةُ اللَّهِ**

عَلَى الْكَافِرِينَ⁽¹⁰³⁾، و(لَمَّا) إذا دخل الماضي يكون ظرفاً، وهو اسم

يستدعي جواباً، وإذا دخل المستقبل جَزَمَ، وهو حَرْفٌ، وقد يأتي بمعنى

إلا، وجوابه في الآية مُضْمَرٌ، وهو كفروا به، وجاز إضماره، لأنَّ الثاني

يدلُّ عليه، وقيل: أُجيب (وَلَمَّا) و (فَلَمَّا) بجواب واحد، وهو كفروا به،

وقيل كفروا به جواب لقوله: (وَلَمَّا) ولكن لَمَّا أطال الكلام أعاد ذكره،

وهذا لقوله **(أَيَعِدْكُمْ أَنْتُمْ)**⁽¹⁰⁴⁾ وقيل (كفروا) جواب (فَلَمَّا) و (فَلَمَّا) مع

جوابه جواب (ولما جاءهم)⁽¹⁰⁵⁾. جاء في مغني اللبيب: "من أوجه (لَمَّا)

أن تختص بالماضي، فتقتضي جملتين وجدت ثانيتهما عن وجود

أولاهما، نَحْو (لَمَّا جَاءَنِي أَكْرَمَتُهُ)، ويُقال فيها حرف وجود لوجود،

وبعضهم يقول: حرف وجوب لوجوب، وزعم ابن السراج⁽¹⁰⁶⁾. وتبعه

الفارسي وتبعهما ابن جني وتبعهم جماعة أنها ظرف بمعنى حين، وقال

ابن مالك بمعنى (إِذْ)، وهو حَسَنٌ لأنها مختصة بالماضي وبالإضافة

إلى الجُملة، ورَدَّ ابن خروف على مدعي الاسمية بجواز أن يُقال: (لما



أكرمتي أمس أكرمتك اليوم)؛ لأنها إذا قَدَّرت ظرفًا كان عاملها الجواب، والواقع في اليوم لا يكون في الأمس⁽¹⁰⁷⁾.

وذكر أيضًا: "ويكون جوابها فعلًا ماضيًا اتِّفَاقًا، وجُملةً اسميَّةً مقرونةً بـ(إذا) الفجائية، أو بالفاء عند ابن مالك، وفعلًا مضارعًا عند ابن عصفور، دليل الأول (فَلَمَّا نَجَّأكُمْ إِلَى الْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ)⁽¹⁰⁸⁾.

والثاني (فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ)⁽¹⁰⁹⁾، والثالث (فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُمْ مُّقْتَصِدٌ)⁽¹¹⁰⁾، والرابع (فَلَمَّا نَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعَ وَجَاءَتْهُ الْبُشْرَىٰ يُجَادِلُنَا فِي قَوْمِ لُوطٍ)⁽¹¹¹⁾، وهو مؤول بـ(يجادلنا)، وقيل في آية الفاء: إن الجواب محذوف⁽¹¹²⁾.

ويرى الباحث أن الرأي الصواب هو ما قاله ابن خروف مدعوما بالأدلة من آيات القرآن الكريم.

الخلافاً في (نَعْمَ وَبئْسَ) أفعال أم حروف:

يقول الكرمانى في قوله تعالى: (بئسما اشتروا به أنفسهم أن يكفروا بما أنزل الله)⁽¹¹³⁾ (بئس) وضعت لغاية الذمِّ خِلاف (نعم) ويستدعي فاعلا فيه عموم وشياع، وقد يُضمر الفاعل ويفسّر بنكرة يكون هو المذموم، ويرفع بالابتداء، والجملة المتقدمة خبره، وقيل يرتفع بالخبر، والمبتدأ محذوف، و(ما) في الآية نكرة، ما بعده صفته، و (أن يكفروا) رفع بالابتداء، وهو المذموم، أي بئس شيئاً اشتروا به أنفسهم، الكفرُ وقيل (ما) هي الموصولة، وما بعده صلته، أي بئس الذي اشتروا به أنفسهم الكفر. وعند الكوفيين: (ما) مع بئس اسم واحد⁽¹¹⁴⁾ كـ (حبذا) و (أن يكفروا) جرّ بالبدل من الهاء في (به)⁽¹¹⁵⁾.

وجاء في إعراب القرآن وبيانه: (بئسما) بئس فعل ماضٍ لإنشاء الذم، و (ما) نكره تامة بمعنى شيء في محل نصب على التمييز، وهي مُفسّرةٌ لفاعل



بئسَ بمعنى شيئاً، (اشتروا) فعل وفاعل، والجملة صفة (لما) ... (أن يكفروا) أن وما في حيزها في تأويل مصدر مبتدأ؛ لأنه المخصوص بالذم، وجملة بئس هي الخبر المقدم⁽¹¹⁶⁾.

وجاء في مشكل إعراب القرآن: (ما) في موضع رفع بئس، و(أن يكفروا) بدل من (ما) في موضع رفع. وقيل: (أن) بدل من الهاء في (به) وهي في موضع خفض. وقيل: هي في موضع رفع على إضمار مبتدأ. وقال الكوفيون: (بئس) (وما) اسم واحد في موضع رفع. وقال الأخفش: (ما) نكرة موضعها نصب على التفسير. وقيل: (ما) نكرة و(اشتروا به أنفسهم) نعت لما. و(أن) في موضع رفع بالابتداء أو على إضمار مبتدأ كما تقول: بئس رجلاً ظريفاً زيداً. وقال الكسائي: الهاء في (به) تعود على (ما) المضمرة، و (ما) الظاهرة موضعها نصب وهي نكرة تقديره: بئس شيئاً ما اشتروا به⁽¹¹⁷⁾.

اختلف علماء البصرة والكوفة في أصل (نعم، وبئس)، فقد ذهب البصريون إلى أنهما فعلان ماضيان جامدان، يفيدان المدح والذم، يقول سيبويه: "وأصل نعم وبئس، وهما الأصلان اللذان وضعا في الرداءة والصلاح، ولا يكون منهما فعل لغير هذا المعنى"⁽¹¹⁸⁾. ويقول أيضاً: "لأنهن أفعال، والأفعال على التذكير"⁽¹¹⁹⁾.

ويقول الأنباري: وذهب البصريون إلى أنهما فعلان ماضيان لا يتصرفان⁽¹²⁰⁾، وقد استدل البصريون لهذا المذهب بأدلة:

أولاً: اتصال ضمير المرفوع بهما، كما يتصل بالأفعال المتصرفة، نحو: نَعَمًا رجلين، ونعموا رجالاً، وقد رفعا مع ذلك المظهر نحو: نَعَمَ الرجلُ، وبئسَ الغلامُ، والمضمر في نحو: نَعَمَ رجلاً زيداً، وبئسَ غلاماً عمرو، فدل على أنهما فعلان⁽¹²¹⁾.



ثانيًا: اتصال تاء التأنيث بهما، وذلك نحو: نَعَمَتِ المرأة، وبئست الجارية، يقول ابن يعيش: ومن ذلك أنه تلحقها تاء التأنيث الساكنة وصلًا ووقفًا، كما تلحق الأفعال، نحو: نعمت الجارية هند، وبئست الجارية جاريتك، كما تقول: قامت هند، وقعدت⁽¹²²⁾.

ثالثًا: إنهما مبنيان على الفتح، كالأفعال الماضية المتصرفة، يقول ابن يعيش: وأيضا فإن آخرهما مبني على الفتح من غير عارض عرض لهما، كما تكون الأفعال الماضية كذلك⁽¹²³⁾.

وما ذهب إليه البصريون يحتاج إلى مناقشة من جانبين: ⁽¹²⁴⁾.

أولًا: إن (نعم وبئس) تقتصران إلى عنصرين من عناصر الفعل، وهما الدلالة على الحدث والزمن، وإنما جيء بهما تعظيمًا، أو تحقيرًا للاسم الذي بعدهما، وليست الأفعال مأخوذة من المصادر لذلك. هذا إنما هو للحروف وهو الدلالة على معنى في الآخر. يقول "ابن أبي الربيع": فأما (نعم وبئس) فليس منهما دلالة على زمان ولا حدث⁽¹²⁵⁾.

ثانيًا: إن (نعم وبئس) لا تتصرفان إلى مضارع وأمر والتصرف خاصة من أهم خصائص الفعل.

أما الكوفيون فقد ذهبوا إلى أن نعم، وبئس، اسمان يقول ابن الأنباري: ذهب الكوفيون إلى أن نعم، وبئس اسمان مبتدآن⁽¹²⁶⁾.

وقد استدل الكوفيون بالأدلة التالية: ⁽¹²⁷⁾.

أولًا: دخول حروف الجر عليها: نحو: ما زيد بنعم الرجل، يقول ابن الأنباري: أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنهما اسمان دخول حرف الخفض عليهما، فإنه قد جاء عن العرب أنها تقول: ما زيد بنعم الرجل، وحكي عن بعض العرب الفصحاء أنه قال: نَعَمَ السَّيْرُ عَلَى بَيْتِ الْعَيْرِ " وقد استدلوا بالقياس على كلام العرب.



ثانيًا: دخول حرف النداء نحو: يانِعَمَ المَوْلي، ونِعَمَ النَّصير، يقول الأنباري: الدليل على أنهما اسمان أن العرب تقول: يانعم المولي ونعم النصير، فنداؤهم نعم يدل على الاسمية لأن النداء من خصائص الأسماء: ثالثًا: أن العرب قالت: نَعِيمَ الرجل زيد، وليس في أمثلة الأفعال فَعِيلَ ألبتة، فَدَلَّ هذا على أنهما اسمان.

وما قال به الكوفيون يحتاج إلى مناقشة من جوانب عدة، وهي: أولًا: إن التتوين و (ال) التعريف لا يدخلان عليهما، وهما علامتان من علامات الاسم وجاء في اللباب: لا يجوز أن تكون اسمًا إذ لو كانت اسمًا لكانت إما أن تكون مرفوعة ولا سبيل إلى ذلك؛ إذ ليست فاعلاً، ولا مبتدأ، ولا ما شَبَّهَ بهما، وإما منصوبة ولا سبيل إليه أيضًا؛ إذ ليست مفعولاً ولا ما شَبَّهَ به، وإما مجرورة ولا سبيل إليه⁽¹²⁸⁾.

ثانيًا: إن ما استدلوا به من نداء نِعَمَ وبئس مردود بأن المُنادَى محذوف، والتقدير: يا الله أنت نِعَمَ المولى، يقول العكبري: وأما دخول (يا) عليها في نحو قولهم: يانِعَمَ المولى، فالمُنادَى محذوف أي يا الله أنت نعم المولى⁽¹²⁹⁾.

ثالثًا: إن استدلالهم بقول العرب: نعيم الرجل زيد مردود بأنه شاذ، يقول العكبري: وأما ما حكي أنهم قالوا: نعيم فشاذا⁽¹³⁰⁾.

رابعًا: أما دخول حرف الجر عليهما فلا يدل على اسميتهما؛ لأن حكاية القول مقدرة فيما استدلوا به، والتقدير في: ما زيد بنعم الرجل هو: ما زيد برجل مقول فيه نِعَمَ الرجل⁽¹³¹⁾ أما ابن أبي الربيع فقد إنفرد برأي خالف فيه النحاة جميعهم؛ فلم يؤيد الكوفيين ولا البصريين، وإنما ذهب إلى أنها حروف من حروف المعاني، يقول: فأما نِعَمَ و بئس، فليس فيهما دلالة على زمان ولا حَدَث، وإنما جيء بهما تعظيمًا أو تحقيرًا للاسم الذي



بعدها، وليست الأفعال مأخوذة من المصادر لذلك، هذا إنما هو للحروف، وهو الدلالة على معنى في الغير⁽¹³²⁾. وقد وافقه على ذلك الرأي الدكتور "خليل عمايرة" في كتابه (نحو اللغة وتراكيبها) فذهب إلى أنهما عنصران يفيدان توكيد الجملة الاسمية، يقول: ومن الأدوات التي تُضَاف إلى الجملة التوليدية الاسمية ما يسميه نحاة البصرة أفعال المدح والذم (نعم، وبئس، وحبذا)⁽¹³³⁾.

أما الأستاذ تمام حسان فقد قَسَمَ الكلمات في العربية إلى سبعة أقسام، هي: الاسم، والفعل، والضمير، والخوالف، والظروف، والأداة، وقد جعل نِعْمَ، وبئس من الخوالف فهي كما يقول: كلمات تستعمل في أساليب إفساحية، أي من الأساليب التي تستعمل للكشف عن موقف انفعالي ما، والإفصاح عنه⁽¹³⁴⁾، فلم ينسبها إلى الأفعال أو الأسماء.

وترجيح القول في إعراب (ما) إنها موصولة، وإنها فاعل حيث ترد (ما) فاعلا نِعْمَ وبئس، وهي واحدة من أشكال الفاعل لهذين الفعلين.

الخلاص في عامل النصب في المضارع بعد واو المعية:

قوله تعالى: (وَيَعْلَمَ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِنَا مَا لَهُمْ مِنْ مَّحِيصٍ)⁽¹³⁵⁾

أولاً: يقول الكرمانى: "ويعلم الذين" مَنْ نَصَبَ بِإِضْمَارِ أَنْ، قال أبو عليّ في الحُجّة: يجوز النَّصْبُ فِي الْعُطْفِ عَلَى الشَّرْطِ، نَحْوُ إِنَّ تَأْتِينِي وَتُعْطِينِي أَكْرَمَكَ. تَقْدِيرُهُ، إِنْ يَكُنْ مِنْكَ إِيْتَانٌ أَوْ إِعْطَاءٌ أَكْرَمَكَ. قَالَ: وَكَذَلِكَ الْعُطْفُ عَلَى الْجَزَاءِ يَجُوزُ فِيهِ النَّصْبُ، نَحْوُ: إِنْ تَكْرَمْنِي أَكْرَمَكَ وَأُحْسِنَ إِلَيْكَ. وَمِنْ رَفْعٍ، فَعَلِيّ الْاسْتِنْفَافِ"⁽¹³⁶⁾.

قال ابن خالويه: قرأ نافع وابن عامر (ويعلم) بالرفع على الاستئناف؛ لأنَّ الشرط والجزاء قد تَمَّ فجاز الابتداء بعده، وقرأ الباقر: (ويعلم الذين) بفتح الميم فقال الكوفيون: هو نصب على الصرف من مجزوم إلى منصوب



كما قال تعالى: (وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمِ الصَّابِرِينَ) (137)
وقال أهل البصرة: "ينتصب بإضمار (إن) معناه: وأن يعلم الذين
يجادلون في آياتنا مالهم من محيص، أي: من معدل ومنجى
وملجأ" (138).

ثانياً: وفي هذه المسألة ذهب الكوفيون إلى أن الفعل المضارع في نحو قولك:
(لا تأكل السمك وتشرّب اللبن) منصوب على الصرف، وذهب البصريون
إلى أنه منصوب بتقدير (أن)، وذهب أبو عمر الجرمي من البصريين إلى
أن الواو هي الناصبة بنفسها؛ لأنها خرجت عن باب العطف (139).

وذكر سيبويه في كتابه في باب الحروف التي تُضمَر فيها أن، ويُنصب
مابعدها: اعلم أن الواو ينتصب ما بعدها في غير الواجب من حيث
انتصب ما بعد الفاء، وأنها قد تشترك بين الأول والآخر كما تشترك الفاء،
وأنها يُستقبح فيها أن تشترك بين الأول والآخر كما استقبح في ذلك الفاء،
وأنها يجي وما بعدها مرتفعاً منقطعاً من الأول كما جاء ما بعد الفاء،
واعلم أن الواو وإن جرت هذا المجرى، فإن معناها ومعنى الفاء
مختلفان" (140).

وقال سيبويه قبل هذا في باب الفاء علماً بأن الفاء والواو تجريان مجري واحدًا
في العمل: هذا باب الفاء، اعلم أن ما ينتصب في باب الفاء ينتصب
على إضمار (أن)؛ ومالم ينتصب فإنه يشترك الفعل الأول فيما دخل
فيه" (141).

ومذهب بعض الكوفيين أن الفاء هي الناصبة للفعل بنفسها وذهب بعضهم
إلى أن انتصابه بالمخالفة لأنه لم يصح عطفه على الأول؛ لمخالفته
له في المعنى نُصب (142).



المراد بقولهم (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) بجزم الأول وينصب الثاني النهي عن أكل السمك وشرب اللبن مجتمعتين، لا منفردتين، فلو طعم كل واحد منهما منفردا لما كان مرتكبا للنهي، ولو كان في نية تكرير العامل لوجب الجزم في الفعلين جميعًا. (143).

ثالثا: وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه منصوب بتقدير (أن)؛ وذلك لأن الأصل في الواو أن تكون حرف عطف، والأصل في حروف العطف ألا تعمل؛ لأنها لا تختص؛ لأنها تدخل تارة على الاسم وتارة على الفعل، وإنما قصدوا، أن يكون الثاني في غير حكم الأول وحول المعنى حول الاسم، فاستحال أن يضم الفعل إلى الاسم، فوجب تقدير (أن)؛ لأنها مع الفعل بمنزلة الاسم، وهي الأصل في عوامل النصب في الفعل. وأما ما ذهب إليه أبو عمر الجرمي أنها عاملة لأنها خرجت عن باب العطف فباطل؛ لأنه لو كانت هي العاملة كما زعم لجاز أن تدخل عليها الفاء والواو للعطف، وفي امتناعه من ذلك دليل على بطلان ما ذهب إليه (144).

رابعا: والواقع الجلي أن الكرمانى أخذ برأي البصريين، وعلى رأسهم سيبويه. وقد جاء في إعراب القرآن: (يعلم) معطوف على تعليل مقدر، أي: يُفَرِّقهم لينتقم منهم، ويعلم الذين يجادلون، هكذا قدره الزمخشري، والجلال السيوطي، ورد أبو حيان قائلًا: ويبعد تقديره لينتقم منهم؛ لأن الذي ترتب على الشرط إهلاك قوم ونجاة قوم، فلا يحسن تقدير العلة أحد الأمرين "وتعقبه الكرخي فقال في الرد عليه والدفاع عن إعراب السيوطي: بل يحسن تقديره لينتقم منهم كما قال شيخنا؛ لأن المقصود تعليل الإهلاك فقط الذي قدره السيوطي بقوله يُفَرِّقهم، إذ هو المناسب للعلة المعطوفة وهي: ويعلم، ودافع الزمخشري عن الإعراب الأول، وهو العطف على



التعليل المحذوف بقوله: ونحوه في العطف على التعليل المحذوف غير عزيز في القرآن، ومنه قوله تعالى: (وَلِنَجْعَلَهُ آيَةً لِلنَّاسِ) وقوله: (وَوَخَّلَقَ اللهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ وَلِتُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ) أما الزجاج فأعربه بالنصب على إضمار (أن)، وتبعه أبو البقاء⁽¹⁴⁵⁾.

ويدعم رأي الكرمانى ما جاء في (إعراب مشكل القرآن)، حيث يقول: (يعلم) مَنْ نصبه فعلى إضمار (أن)؛ لأنه مصروف على العطف على ما قبله؛ لأن الذي قبله شرط وجزاء وذلك غير واجب، فَصَرَفَهُ عن العطف على اللفظ، وعطفه على مصدر الفعل الذي قبله والمصدر اسم فلم يُمكن عطف فعل على اسم فأضمر أن لتكون مع الفعل مصدرًا فيعطف حينئذ مصدرًا على مصدر فلما أضمر (أن) نصب بها الفعل فأما من رفعه، فإنه على الاستئناف لما لم يحسن العطف على اللفظ الذي قبله⁽¹⁴⁶⁾.

القول في مسألة قوله تعالى: (وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا)⁽¹⁴⁷⁾ أولاً: يقول الكرمانى: (وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ) منصوب بفعل مُضْمَرٍ، دَلَّ عليه (أَعَدَّ لَهُمْ) كما تقول: زيدًا مررت به، ولا يُقال، هو مجرور لمكان الباء واللام، لأن الفعل إذا اكتسب جازًا ثم أضمرًا جميعًا نُصِبَ الاسم بعده⁽¹⁴⁸⁾.

ثانياً: يقول ابن خالويه: (يدخل من يشاء في رحمته والظالمين) في موضع نصب بتقدير فعل قبله، ومعناه وعذب الظالمين أَعَدَّ لَهُمْ، ولو رفع الظالمين يجعله ابتداءً وخبرًا كان صوابًا بإجماع النحويين⁽¹⁴⁹⁾.

يقول الزبيدي في (ائتلاف النصرة) في تفعيل هذه المسألة: "إن عامل النصب في الظالمين حسب مذهب البصريين، أنه من باب اشتغال الفعل عن المفعول بضميره، فيكون نَصَبًا بإضمار فعل يُفَسَّره ما بعده؛ أي: ويعذب



الظالمين؛ لأنَّ إعداد العذاب عذاب وقال الكوفيون إنما نُصِب؛ لأنَّ الواو ظرف للفعل، وهو أَعَدَّ⁽¹⁵⁰⁾.

قال النحاس: نصب (الظالمين) عند سيبويه بإضمار فعل يُفسره ما بعده أي: وَيُعَذَّبُ الظالمين⁽¹⁵¹⁾.

ثالثاً: أما الكوفيون فقالوا: نُصِبَتْ لأنَّ الواو ظرف للفعل أي ظرف لأَعَدَّ. قال أبو جعفر: وهذا يحتاج إلى أن يُبين ما الناصب، وقد زاد الفراء في هذا إشكالاً فقال: يجوز رفعه وهو مثل (وَالشُّعْرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ)⁽¹⁵²⁾. قال أبو جعفر: وهذا لا يشبه من ذلك شيئاً إلا على بُعد؛ لأن قبل هذا فعلاً فاختر فيهِ النصب ليُضْمِرِ فعلاً ناصباً فيعطف على ما عمل فيه الفعل، والشعراء ليس يليهم فعل، وإنما مبتدأ وخبره. قال عز وجل: (وَأَكْثَرُهُمْ كَاذِبُونَ)⁽¹⁵³⁾ وها هنا (يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ)، ويجوز الرفع على أن يقطعه من الأول.⁽¹⁵⁴⁾

قال أبو حاتم حدثني الأصمعي، قال: سمعت مَنْ يقرأ (والظالمون) بالرفع، وفي قراءة عبد الله (وللظالمين) بتكرير اللام⁽¹⁵⁵⁾.

ذكر السمين الحلبي في الدر المصون: منصوب على الاشتغال بفعل يفسره (أَعَدَّ لهم) من حيث المعنى لا من حيث اللفظ، وتقديره: وَعَذَّبُ الظالمين، ونحوه: "زيداً مررتُ به"، أي: جاوزت ولا تبست، وكان النصب هنا مختاراً لعطف جملة الاشتغال على جملة فعلية قبلها، وهي قوله: (يُدْخِلُ) وقرأ الزبير، وأبان ابن عثمان وابن أبي عُبَيْلَةَ (والظالمون) رفعا على الابتداء، وما بعده الخبر، وهو مجروح لعدم المناسبة، وقرأ ابن مسعود (وللظالمين) بلام الجر⁽¹⁵⁶⁾.

وفيه وجهان، المشهور: أن يكون (للظالمين) متعلِّقاً ب (أَعَدَّ) بَعْدَهُ ويكون (لهم) تأكيداً.



والثاني: أن يكون من باب الاشتغال على أن تُقَدَّرَ فعلاً مثل الظاهر، ويُجَرُّ الاسم بحرف جر. فنقول: (بزيِدٍ مَرَرْتُ به)، أي: مررت بزيدٍ مررت به، والمعروف في لغة العرب مذهب الجمهور، وهو إضمار فعل ناصب موافق للفعل الظاهر في المعنى فإن ورد نحو زيد مررت به عُدَّ من التوكيد، لا من الاشتغال⁽¹⁵⁷⁾.

والرأي ماراه الكرماني ووافق فيه السمين الحلبي وغيره.

الخلاف في مسألة تقديم التمييز على عامله:

أولاً: يقول الكرماني: "قوله تعالى: (فَلَهُ جَزَاءُ الْحُسْنَى)⁽¹⁵⁸⁾ من نَصَبِهِ، جَعَلَهُ حالاً، أي مجزئاً، ومن رفعه أضافه، أي جَزَأً.

الغريب: الحُسنَى بدل من الجزاء، وحُذِفَ التنوين كما حُذِفَ من قوله: (أحُدُ اللهُ) فيمن حذف⁽¹⁵⁹⁾، وكذلك وَجَهُ من قرأ (جزاء الحسنى)⁽¹⁶⁰⁾ - بالنصب - من غير تنوين، ويقويه قراءة من رفع وَنُونَ⁽¹⁶¹⁾ وكلا الوجهين شاذ⁽¹⁶²⁾.

ثانياً: جاء في مسألة: القول بتقديم التمييز إذا كان العامل فعلاً متصرفاً، للأنباري: اختلف الكوفيون في جواز تقديم التمييز إذا كان العامل فيه فعلاً متصرفاً نحو: (تَصَبَّبَ زَيْدٌ عَرَقًا، وَتَقَقَّأَ الْكَبِشُ لِحْمًا): فذهب بعضهم إلى جوازه ووافقهم على ذلك أبو عثمان المازني وأبو العباس المبرِّد من البصريين. وذهب أكثر البصريين إلى أنه لا يجوز⁽¹⁶³⁾.

كما ذكر المبرد جوازه في كتابه بقوله: واعلم أن التبيين إذا كان العامل فيه فعلاً جاز تقديمه؛ لتَصَرَّفُ الفِعْلُ، فقلت: تَقَقَّأَتِ شَحْمًا وَتَصَبَّبْتُ عَرَقًا، فَإِنْ شِئْتَ قَدَمْتُ، فقلت: شَحْمًا تَقَقَّأَتِ، وَعَرَقًا تَصَبَّبْتُ وَهَذَا لَا يَجِيزُهُ سَبِيوِيهِ؛ لِأَنَّهُ يَرَاهُ كَقَوْلِكَ: عَشْرُونَ دِرْهَمًا، وَهَذَا أَفْرَهُمْ عَبْدًا، وَلَيْسَ هَذَا بِمَنْزِلَةِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ (عَشْرِينَ دِرْهَمًا) إِنَّمَا عَمَلُ الدِّرْهَمِ مَالٌ يُؤْخَذُ مِنَ الْفِعْلِ



ألا ترى أنه يقول: هذا زيدٌ قائمًا، ولا يُجيز: قائمًا هذا زيد؛ لأنَّ العامل غير فعلٍ وتقول: راكبًا جاء زيد؛ لأنَّ العامل فعل؛ فلذلك أجزنا تقديم التمييز إذا كان العامل فعلًا، وهذا رأي أبي عثمان المازني⁽¹⁶⁴⁾.
أما العكبري فقال بعدم جواز تقديم المميز على العامل فيه متصرفًا كان أو غير متصرف، فالمتصرف نحو طاب زيدٌ نفسًا، وغير المتصرف نحو طاب زيدٌ نفسًا، وغير المتصرف نحو: عشرون درهمًا، ونقل عن الكوفيين قولهم: يجوز تقديمه عليه إذا كان متصرفًا، وإليه ذهب بعض البصريين ووجه القول الأول: من طريقين: أحدهما: أنَّه لفظ مُمَيِّز فلم يَجْزُ تقديمه على العامل فيه، كما لو كان غير متصرف، ألا ترى أنك لو قلت: عندي درهمًا عشرون لم يَجْزُ، فكذلك إذا قلت: نفسًا طاب زيدٌ.
الطريق الثاني: أنَّ المُمَيِّز هاهنا فاعل في المعنى، وتقديم الفاعل على الفعل غير جائز. واحتج الآخرون بالسَّماع والقياس أما السماع فمنه قول الشاعر:

أَتَهَجُّزُ لَيْلَى لِلْفِرَاقِ حَبِيبُهَا وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطْيِبُ⁽¹⁶⁵⁾.

فَقَدَمَ نَفْسًا عَلَى الْعَامِلِ فِيهِ.

وأما القياس: فهو أنَّ العامل هنا مُتَصَرِّف⁽¹⁶⁶⁾.

وجاء عند ابن خالويه: قرأ حمزة والكسائي وحفص عن عاصم (قله جزاءً) بالنصب منونًا، فنصبه على ضربين: على المصدر في موضع الحال، أي: فلهم الجنة مجزيون بها جزاءً. وقال آخرون: نصب على التمييز: وهذا فيه ضعف؛ لأنَّ التمييز يَقْبُحُ تقديمه⁽¹⁶⁷⁾.

ثانياً: أما الكرمانى فقد أعرب (جزاءً) حالاً، ولم يلتفت إلى أن تكون تمييزاً فهو بذلك موافق لمنهج البصريين في هذه المسألة.



ثالثاً: ويرى الباحث أن موقف الكوفيين الأقرب إلى تصديقه؛ ذلك أنّ الكوفيين في استدلالهم بالقياس والسماع حجتهم أقوى، ورأيهم أقرب إلى القبول أن تكون تمييزاً وليست حالاً مخالفاً بذلك رأي الكرماني وموافقاً لمنهج الكوفيين لمنطقهم وأدلتهم.

مسألة مجيء الحال من الفعل الماضي:

أولاً: جاء في كتاب الكرماني، قوله تعالى: (حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ)⁽¹⁶⁸⁾، محله نصبٌ على الحال، و(قَدْ) مُقَدَّرَةٌ معه، تُقَوِّيه قراءة يعقوب⁽¹⁶⁹⁾، وقيل بدل من (جاؤوكم)، وقيل: محله نصب لNKرة محذوفة أي جاؤوكم قومًا حَصِرَتْ صدورهم.

الغريب: محلها جر صفة لقوله (قَوْمٌ)

العجيب: لا محل لها من الإعراب، وهي استئناف دعاءٍ عليهم، وفيه ضعف؛ لأنه يصيرُ دعاء لهم؛ لقوله (أَوْ يُقَاتِلُوا قَوْمَهُمْ)⁽¹⁷⁰⁾.

ثانياً: ذهب الكوفيون إلى أنّ الفعل الماضي يجوز أن يقع حالاً وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين. وذهب البصريين إلى أنه يجوز أن يقع حالاً، وأجمعوا على أنه إذا كانت معه (قَدْ) أو كان وصفاً لمحذوف فإنه يجوز أن يقع حالاً⁽¹⁷¹⁾.

جاء في إعراب القراءات السبع: "... ولا يكون الماضي حالاً إلا مع (قد) إلا ما حدثني أبو عمر عن ثعلب عن سلمة عن الفراء عن الكسائي، قال قد يكون الماضي حالاً بغير قد"⁽¹⁷²⁾

ثالثاً: ذهب البصريون إلى أن الفعل الماضي لا يأتي حالاً، يقول الأنباري: "وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز أن يقع حالاً"⁽¹⁷³⁾



وذكر المبرد أنّ الحال لما أنت فيه وفعل لما مضى، فلا يقع في معنى الحال، وأجاز ذلك مع المضارع فإذا قلت: مررت برجل يأكل قلت على هذا مررت بزيد يأكل فكان معناه مررت بزيد أكلاً وإذا قلت أكل فليس يجوز أن تخبر بها عن الحال كما تقول هو يأكل أي: هو في حال أكل فلمّا لم يجز أن يقع وهو على معناه في موضع الحال امتنع في هذا الموضع⁽¹⁷⁴⁾.

على الرغم من كون الفرء من الكوفيين فقد ذهب إلى ما ذهب إليه البصريون، يقول: والحال لا تكون إلا بإضمار (قد) أو بإظهارها، ومثله في كتاب الله: (أَوْ جَاءُوكُمْ حَصْرَتْ صُدُورُهُمْ)⁽¹⁷⁵⁾. يريد والله أعلم (جاءوكم قد حصرت صدورهم)⁽¹⁷⁶⁾.

ولرد على البصريين فيما ذهبوا إليه نقول:

وقد ردّ أبو حيان على البصريين في عدم جواز وقوع الماضي حالاً بغير قد إذ يقول: فَمَنْ شَرَطَ دَخُولَ قَدٍ عَلَى الْمَاضِي إِذَا وَقَعَ حَالًا زَعَمَ أَنَّهَا مُقَدَّرَةٌ، وَمَنْ يَرَى ذَلِكَ لَمْ يَحْتَجْ إِلَى تَقْدِيرِهَا؛ فَقَدْ جَاءَ مِنْهُ مَا لَا يُحْصَى كَثْرَةً بغير قد⁽¹⁷⁷⁾.

وكذلك فقد أجاز الأخفش من البصريين وقوع الماضي حالاً بغير تقدير (قد) وهو الصحيح؛ إذ كثر ذلك في لسان العرب كثرة توجب القياس، ويبعد فيها التأويل⁽¹⁷⁸⁾.

وحجتهم أن هناك حاجة إلى تقدير (قد) ليستقيم المعنى، ويصح الإعراب مردود عليه بما ورد عند ابن مالك: وزعم قوم أنّ الفعل الماضي لفظاً لا يقع حالاً وليس قبله (قد) ظاهرة إلا وهي قبله مُقدَّرة. وهذه دعوى لا تقوم عليها حجة؛ لأنّ الأصل عدم التقدير؛ ولأنّ وجود (قد) مع الفعل لا يزيد المعنى على ما يفهم به إذا لم



توجد. وحق المحذوف المُقدَّر ثبوته أن يَدُل على معنى لا يُدرك بدونه⁽¹⁷⁹⁾.

وقد استدل الكوفيون على جواز مجيء الفعل الماضي حالاً بالسمع والقياس لهذا المذهب بما يأتي:

أما السماع فقولُه تعالى: (أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ)⁽¹⁸⁰⁾

وقوله تعالى: (هَذِهِ بَضَاعَتُنَا رُذَّتْ إِيَّانَا)⁽¹⁸¹⁾

أما النقل: فلأن كل ما جاز أن يكون صفة للنكرة نحو: مررت برجل قاعدٍ، وغلّامٍ قائمٍ. جاز أن يكون حالاً للمعرفة نحو: مررت بالرجل قاعدًا، وبالغلام قائمًا، والفعل الماضي يجوز أن يكون صفة للنكرة نحو: مررت برجل قعدٍ، وغلّام قامٍ، فينبغي أن يجوز أن يقع حالاً للمعرفة نحو: مررت بالرجل قعدٍ، وبالغلام قام⁽¹⁸²⁾.

رابعاً: ويبدو أن ما ذهب إليه الكوفيون واختاره الكرماني، وابن مالك، وأبو حيان هو الراجح؛ وذلك لأنّ له ما يدعمه من السماع فقد وردت نصوص كثيرة، سواء في القرآن الكريم أو في كلام العرب، تؤيد هذا وتدعمه، يقول أبو حيان: "كثر ذلك في كلام العرب كثرة توجب القياس"⁽¹⁸³⁾



الخاتمة:

وبعد أن عايش الباحث كتاب الكرمانى معايشة لم يعهدها من قبل فى كتاب أو قراءة سابقة، فقد تَمَيَّز الكرمانى بأنه جمع الأقوال سواءً فى مجال التفسير أو النحو، وعَرَّض الآراء ووافق بعضها وخالف بعضها، واحتج على الإعراب بشواهد مدعومة بما يجده عند العلماء مؤيداً لها، واصفاً بعضها بالغريب، وبعضها الآخر بالعجيب.

وقد قصدت فى البحث أن أعرض نظرة الكرمانى للشواهد النحوية النظرية فيما تناوله من قضايا نحوية، استنبطها ودلل عليها من تفسير الكتاب العزيز أو لعلها كانت سبباً فى تفسيره أحياناً بترجيح أو تغليب إعراب على الآخر، وبناءً عليه تشكّل المعنى والتفسير، وقد جعل الشيخ الكرمانى من اللغة فى العموم، ومن النحو فى الخصوص دعائم يقوم عليها التفسير، وبما هو معلوم أنّ قواعد النحو العربى وأصوله تقوم على الموروث العربى نظماً ونثراً، ثم على الحجج العقلية التى يُستأنس بها مع المسموع، أو عند افتقاده كالتقياس، والإجماع، والعلة، واستصحاب الحال، فكانت الدراسة استيضاحاً لهذه الجوانب، وقد أسفرت الدراسة عن النتائج الآتية:

- 1- الكرمانى عالم مُفَسِّر، نحويّ جمع بين علمين من أهم العلوم فى فهم كتاب الله فهماً يعتمد على أسس وشواهد ثابتة بدليل شبه قاطع مُفَنِّع فى معظم الأحيان يعتمد على الحجة والعقل.
- 2- ظهر احتفاء الكرمانى بالشواهد القرآنية النحوية، وهى فى ركاب كتابه تكاد تغطى على غيرها من الشواهد الأخرى؛ فقد حازت الشواهد القرآنية النصيب الأعظم من عناية الكرمانى؛ للتدليل على الشواهد النحوية.
- 3- شهرة الكرمانى بأنّه تاج القُرَّاء لم تنشأ من فراغ، وإنما كان سببها أنّه يحتفى بالقراءات، ويقبلها ويأخذ بها جميعها، ولا يرفض منها إلا النادر



القليل، وهو لا ينكرها لكنه يرجح قراءة على أخرى مما يراه موافقاً لمنهج التفسير الذى اتبعه، وقبوله للقراءات جعل الجانب التطويرى يأتى متسقاً مع الجانب العملي ولعل هذا ما يميز منهج الشيخ فى قبول القراءات والتعامل معها وبها.

4- لم يحظ الحديث النبوي الشريف بما حظيت به الشواهد الأخرى من القرآن الكريم والقراءات، لكن كثر الحديث فى متن كتابه، واستشهد به فى مواضع عدة غير أن استشهاده بالأحاديث كان مقصوراً على خدمة المعنى واللغة دون الاستعانة به فى الاستشهاد النحوي، ولعله كان أحد الذين فضلوا البعد عن الحديث لروايته بالمعنى، أو لما أصابه من اللحن، كما قال بذلك النحاة وقد علل الباحث الآراء التى أيدت الاستشهاد بالحديث، والآراء الأخرى بين من رفض الاستشهاد به كليةً فى النحو والقواعد، أو الرأى الثالث للمجوزين وقد فصل القول فى ذلك.

5- وعلى الرغم من اختلاف وجهات نظر النحاة فى الاستشهاد بالحديث الشريف، فإنهم يجمعون على الاستشهاد بكلام العرب شعراً ونثراً، ولقد وضعوا لذلك أطراً ومعاييراً للتعامل مع كلام العرب، من تحديد لضوابط الزمان والمكان، لذلك لا نجد بين النحاة خلافاً على الأخذ بكلام العرب والاستشهاد به بعد وضع تلك الأطر، ولا شك فى وجود بعض الخروج على تلك الضوابط، ومحاولة خرق تلك الضوابط الزمانية أو المكانية، فلم تسلم تلك المعايير من الخلل، غير أن ذلك لم يكن عائقاً عن الاستمرار فى اتباع المنهج العام فى التعامل مع الشواهد من أقوال العرب، غير أن اللافت للنظر لدى الكرمانى أيضاً هو القلة فى الاستشهاد على القواعد النحوية بكلام العرب، فقد استعمل ذلك فى مواضع قليلة جداً، وكان جُلُّ



الاستخدام لكلام العرب كما فعل في الاستشهاد بالحديث، وذلك لخدمة المعنى ليس إلا.

6- كان موقف الشيخ الكرمانى من المدارس النحوية المتمثلة في مدرستي الكوفة والبصرة، موقفًا محايدًا؛ فلم يتعصب لأيّ من المدرستين على حساب الأخرى، فكان يقبل من فريق دون الآخر رأيًا يدعمه لأنه يتوافق مع منهجه ويسرد حججه دون تعسف، ويميل إلى أحد الرأيين، ولا يكتفي بذلك، بل يَرُدُّ على حجج الطرف الذي لا يتوافق معه، لذلك جاءت ترجيحاته متوازنة بما لا يُمكن من الحكم بكوفيته أو بصريته، وإن كان يميل إلى البصريين بما فُصل خلال الدراسة.

7- كان الكرمانى غير متحيز لطائفة أو جماعة، ولم يتبع أي فرقة، لذلك غاب في قوله كثير من ألفاظ التبعية، وهو يعرض بذلك لما يراه معتدلاً موافقاً للقرآن والسنة، فلم نجد ألفاظاً مثل شيوخنا، أو جماعتنا، أو غيرها.

8- عرض الكرمانى الآراء في كثير من الأحيان بدون نسبة لقائل فهو يقول: (قيل)، ولمن أراد أن يعرف فعليه أن يعود إلى أمات الكتب ليعرف القائل أو الشارح، ولعلي ألمح في ذلك دعوة إلى إعمال العقل والاجتهاد في البحث عن القائل، ولا نجد محقق الكتاب قد حدد ذلك أو تعرّض له إلا في القليل النادر.

9- أورد الكرمانى في بعض التفسيرات كلمة واحدة من الآية فقط، وإن كان هذا إيجاباً واختصاراً، فلا تُفهم الكلمة إلا في سياقها، ولا يصح الشاهد النحوي بغير تَضَام الكلمات بعضها إلى بعض، وإن كان الباحث يعتقد أنّ ذلك من الاختصار والإيجاز الذي أورده في مقدمة كتابه، وذكر من ذلك الإيجاز عدم ذكر قصص الأنبياء، وأسباب النزول وعلل ذلك بأنه أورده في كتابه لباب التفاسير.



- 10- اعتمد الكرمانى على العامل النحوى، وتناول الأوجه الإعرابية لألفاظ القرآن الكريم، واعتدّ بالقياس، والإجماع، والسماع.
- 11- أورد الكرمانى الآية ثم فسرها، وكان يعرض الآراء الأخرى، ويورد الغريب والعجيب غير أنه لم يكن يعلل لما نعته بالغريب أو العجيب، أى علتة النحوية فى ذلك، ولم يورد فى كتابه معنى الغريب، بل ذكر أن العجيب هو ما يسمح ذكره وفيه خلل ونظر، وأما السبب فى ذلك نحوياً فلم يذكره.
- 12- تعرّض الكرمانى لبعض المسائل والقضايا النحوية التى اختلف فيها النحاة واشتدّ الجدل فيها؛ مثل مسألة مجيء الحال من الفعل الماضى، وتقدّم التمييز على عامله، وحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مكانه وغيرها، ونراه يخوض المسألة مع الخائضين ويدلى بدلوه فيها.



- (1) الاستشهاد والاحتجاج باللغة، رواية اللغة والاحتجاج في ضوء علم اللغة الحديث، للدكتور محمد عيد، 96، 97، عالم الكتب، ط3، 1988، وخزانة الأدب ولُب لباب لسان العرب، لعبد القادر محمد البغدادي (ت1093هـ)، تحقيق وشرح: الشيخ: عبد السلام محمد هارون، ج1/5 - 15، ط4، 1418هـ - 1997م.
- (2) معجم الأدياء حرف الميم، 1140، (587، 586/6)، غاية النهاية في طبقات القراء 291/2، بغية الوعاة في طبقات النحويين واللغويين 277/2، طبقات المفسرين للداودي 312/2-313، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون 1126/2، هدية العارفين 402/2، ومعجم المؤلفين 161/12.
- (3) اللباب في تهذيب الأنساب 93/3، 94.
- (4) معجم الأدياء حرف الميم، 1140، (586/6).
- (5) غاية النهاية 264/1-265.
- (6) الأعلام للزركلي 223/5.
- (7) دائرة المعارف 153/27.
- (8) معجم الأدياء حرف الميم، 1140، (586/6).
- (9) طبقات المفسرين 312/2-313.
- (10) غرائب التفسير وعجائب التأويل 34/1.
- (11) السابق 87/1-88.
- (12) معجم المؤلفين 161/12، وغاية النهاية في طبقات القراء 291/2، والأعلام 168/7، 169.
- (13) معجم الأدياء 448/7، ومعجم المؤلفين 161/11، وغاية النهاية في طبقات القراء 291/2.
- (14) غاية النهاية في طبقات القراء 291/2.
- (15) معجم الأدياء 334/7.
- (16) معجم الأدياء 342/7، ومعجم المؤلفين 161/11، والأعلام 44/8.
- (17) الأعلام 44/8.
- (18) معجم الأدياء 488/5.
- (19) معجم المؤلفين 161/12.
- (20) المغني لابن فلاح 411 مخطوطة مكتبة مصطفى عاطف.
- (21) غرائب التفسير، 32/1.



- (22) الفرق بين الفرق 94، ومقالات الإسلاميين (2/256 و 582) وشرح العقيدة الطحاوية 168.
- (23) شرح الطحاوية 168، ومقالات الإسلاميين (1/346 و 298) الفرق بين الفرق 94، وشرح المواقف 146 وما بعدها.
- (24) هدية العارفين 402/2، ومعجم المؤلفين 161/12، وفهرس الخزانة التيمورية 106/3.
- (25) كشاف اصطلاحات الفنون، للتهانوي (شهد) خياط 3/738.
- (26) سورة آل عمران 3/18.
- (27) سورة البقرة 2/282.
- (28) مقاييس اللغة (شهد) 3/221، باب الشين والهاء وما يثلهما.
- (29) اللسان (ش ه د) (3/239)، فصل الشين المعجمة.
- (30) المحكم (ش ه د) 4/181.
- (31) الفروق اللغوية 97-98.
- (32) المغرب 1/259 (باب الشين مع الهاء)، وطلبة الطلبة (ش ه د) 1/132، والصحاح (شهد) باب الشين، 169، 2/494.
- (33) سورة النور، 24/6.
- (34) الصحاح (شَهَدَ) باب الشين، 169، 2/494.
- (35) الاستشهاد والاحتجاج باللغة 86.
- (36) يُنظر في أصول النحو، سعيد الأفغاني، 207، 208.
- (37) الكتاب 2/411.
- (38) الكتاب 1/389.
- (39) مدرسة البصرة، 360.
- (40) الكتاب، لسبويه، 1/255.
- (41) المزهر 1/286.
- (42) الفهرست لابن النديم 86.
- (43) يُنظر نزهة الألباء، 107.
- (44) يُنظر إنباه الرواة على أنباه النحاة 4/14.
- (45) سورة البقرة، 2/21.
- (46) يُنظر مشكل إعراب القرآن، لمحمد بن مكي القيسي، تحقيق حاتم صالح الضامن مؤسسة الرسالة بغداد 82/1، 83، والتبيان في إعراب القرآن، للعكبري، 1/38.



- (47) يُنظر إعراب القرآن للنحاس 35/1، 36.
- (48) يُنظر إعراب القرآن للنحاس 206/3، وإعراب القرآن للعكبري 23/1.
- (49) إعراب القرآن للنحاس 146/1.
- (50) يُنظر غرائب التفسير، الكرمانى، 124/1.
- (51) يُنظر إعراب القرآن وبيانه، محي الدين بن الدرويش، 53/1.
- (52) يُنظر الكتاب، لسبويه 188/2.
- (53) يُنظر الكتاب، لسبويه، 188/2.
- (54) سورة البقرة، 29/2.
- (55) غرائب التفسير وعجائب التأويل، 129/1.
- (56) سورة الأعراف، 142/7.
- (57) يُنظر إعراب القرآن وبيانه، 75/1.
- (58) يُنظر مُشكل إعراب القرآن 84/1، 85.
- (59) سورة البقرة، 32/2.
- (60) يُنظر مُشكل إعراب القرآن، للقيسي، 87/1.
- (61) إعراب القرآن وبيانه، محي الدين بن الدرويش، 81/1.
- (62) يُنظر غرائب التفسير، 132/1.
- (63) يُنظر المحرر الوجيز، لابن عطية، 122/1، والتبيان في إعراب القرآن، للعكبري، 49/1.
- (64) سورة البقرة، 30/2.
- (65) يُنظر مجاز القرآن لأبي عبيدة، 36/1، 37.
- (66) غرائب التفسير، 130/1.
- (67) يُنظر الكتاب، لسبويه، 229/4.
- (68) سورة التوبة، 40/9.
- (69) البيت لأبي ذؤيب الهذلي، في شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب، لمحمد حسن شراب، 259/1.
- (70) يُنظر الأصول في النحو، لابن السراج، 144/2.
- (71) يُنظر ارتشاف الضرب، لأبي حيان الأندلسي، 402/3، وإعراب القرآن للنحاس، 61/1.
- (72) سورة الأنفال، 26/8.
- (73) يُنظر ارتشاف الضرب، لأبي حيان الأندلسي، 402/3، والمساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، 501/1.
- (74) يُنظر الجني الداني، للمرادي، 191، 192.
- (75) يُنظر الكتاب لسبويه، 232/4.



- (76) سورة الكهف، 16/18.
- (77) سورة الأحقاف، 11/46.
- (78) سورة الزخرف، 39/43.
- (79) يُنظر التسهيل، لابن مالك، 208/2، 209، والجنى الداني، للمراي، 188.
- (80) يُنظر شرح الرضي على الكافية، 194/3.
- (81) سورة البقرة، 34/2.
- (82) يُنظر مجاز القرآن، لأبي عبيدة معمر بن المثنى، 36/1، 37.
- (83) (الأسود بن يعفر: ابن عبد الأسود جاهلي، من بني نهشل، يُنظر المفضليات، 220.
- (84) يُنظر شرح التسهيل، لابن مالك، 209/2، 210.
- (85) يُنظر شرح التسهيل، 206/2.
- (86) يُنظر شرح التسهيل، 206/2، وارتشاف الضرب، لأبي حيان، 1402/3.
- (87) يُنظر ارتشاف الضرب، 1402/3.
- (88) سورة الزلزلة، 4/99.
- (89) يُنظر شرح التسهيل، لابن مالك، 207/2.
- (90) يُنظر المساعد على تسهيل الفوائد، 499/1، والأصول في النحو لابن السراج 144/2.
- (91) يُنظر المساعد على تسهيل الفوائد، 500/1.
- (92) سورة الروم، 4/30.
- (93) سورة البقرة، 34/2.
- (94) يُنظر تفسير القرطبي، 294/1.
- (95) المصدر السابق نفسه.
- (96) يُنظر غرائب التفسير، 133/1، 134.
- (97) يُنظر مشكل إعراب القرآن، 87/1، 433/1.
- (98) سورة البقرة، 51/2.
- (99) يُنظر غرائب التفسير 140/1.
- (100) يُنظر مشكل إعراب القرآن، 94/1.
- (101) يُنظر إعراب القرآن وبيانه، 101/1، والمحزر الوجيز، 142/1.
- (102) المحزر الوجيز، لابن عطية 142/1.
- (103) سورة البقرة، 89/2.
- (104) سورة المؤمنون، 39/23.



- (105) غرائب التفسير ، 158/1، ومشكل إعراب القرآن، 104/1.
- (106) يُنظر الأصول في النحو لابن السراج، 179/3.
- (107) يُنظر مغني اللبيب، 369.
- (108) سورة الإسراء، 67/17.
- (109) سورة العنكبوت، 65/29.
- (110) سورة لقمان، 32/31.
- (111) سورة هود، 74/11.
- (112) مغني اللبيب عن كتاب الأعراب، 370/1.
- (113) سورة البقرة، 90/2.
- (114) يُنظر الإنصاف، 97/1.
- (115) يُنظر غرائب التفسير، 158/1.
- (116) يُنظر إعراب القرآن وبيانه 144/1، 145، وينظر نفس المرجع، الفوائد 145/1.
- (117) يُنظر مشكل إعراب القرآن، 104/1.
- (118) الكتاب لسبويه، 179/2.
- (119) يُنظر المرجع السابق نفسه 266/3.
- (120) يُنظر الإنصاف، للأنباري، 97.
- (121) يُنظر المرجع السابق نفسه، 104.
- (122) يُنظر شرح المفصل لابن يعيش، 127/7، الإنصاف في مسائل الخلاف، للأنباري، 104.
- (123) يُنظر شرح المفصل، لابن يعيش، 127/7.
- (124) السابق نفسه، 127/7.
- (125) البسيط، لابن أبي ربيع، 580/1.
- (126) الإنصاف لابن الأنباري، 97/1، 98، 99.
- (127) يُنظر الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري، 104.
- (128) يُنظر اللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري، 180/1.
- (129) اللباب للعكبري، 180/1.
- (130) اللباب للعكبري، 181/1، والإنصاف لابن الأنباري، 121.
- (131) الإنصاف، 112/1، واللباب، 180/1.
- (132) البسيط لان أبي الربيع، 580/1.
- (133) في نحو اللغة وتراكيبها، للدكتور خليل عمايرة، 110.



- (134) اللغة العربية معناها ومبناها، أ.تمام حسان، 113.
(135) سورة الشورى، 35/42.
(136) غرائب التفسير، 1054/2.
(137) سورة آل عمران، 142/3.
(138) إعراب القراءات السبع، لابن خالويه، 285/2.
(139) يُنظر الإنصاف، للأنباري، مسألة رقم 75، 555/2.
(140) يُنظر الكتاب، لسيبويه، 43/3.
(141) يُنظر الكتاب لسيبويه، 28/3، والمقتضب للمبرد، 67/2.
(142) يُنظر الجنى الداني للمراذي، 74.
(143) يُنظر الإنصاف، للأنباري، 556.
(144) يُنظر الإنصاف، للأنباري، 556/2، 557.
(145) يُنظر إعراب القرآن وبيانه، 40/9.
(146) يُنظر مشكل إعراب القرآن، 546/2، 547.
(147) سورة الإنسان، 31/76.
(148) يُنظر غرائب التفسير، 1290/2.
(149) يُنظر انتلاف النصر، للزيدي، 106.
(150) يُنظر انتلاف النصر، للزيدي، 106.
(151) إعراب القرآن، للنحاس، 70/5.
(152) سورة الشعراء، 224/26.
(153) سورة الشعراء، 223/26.
(154) يُنظر معاني القرآن، للفراء 220/3.
(155) يُنظر معاني القرآن، للنحاس ، 70/5.
(156) يُنظر الدر المصون، للسمين الحلبي، 627/10.
(157) يُنظر الدر المصون، للسمين الحلبي، 627/10.
(158) سورة الكهف، 88/18.
(159) سورة الاخلاص، 1/112.
(160) يُنظر البحر المحيط، 223/6.
(161) يُنظر البحر المحيط، 223/7.
(162) غرائب التفسير ، 679/1.



- (163) يُنظر الإنصاف في مسائل الخلاف، 828/2، وانتلاف النصره، للزبيدي، 39/38.
- (164) المقتضب، للمبرد، 36/3.
- (165) البيت من بحر الطويل، للمخبل السعدي، في تاج العروس، 225/2.
- (166) يُنظر التبيين عن مذاهب النحويين، للعكبري، بتصرف، 395، 396.
- (167) يُنظر إعراب القراءات السبع، لابن خالويه، 416/1.
- (168) سورة النساء، 90/4.
- (169) النشر في القراءات العشرة لابن الجزري، والتبيان، 379/1، والبيان لابن الأنباري 263/1، ومشكل إعراب القرآن 201/1.
- (170) غرائب التفسير، 302/1.
- (171) يُنظر الإنصاف في مسائل الخلاف، للأنباري، 252/1، والأصول، لابن السراج، 216/1.
- (172) إعراب القراءات السبع لابن خالويه، 541/2، 542.
- (173) الإنصاف، للأنباري، 252/1 م 32.
- (174) يُنظر المقتضب للمبرد، 123/4، 124.
- (175) سورة النساء، 90/4.
- (176) معاني القرآن للفراء، 24/1.
- (177) يُنظر البحر المحيط لأبي حيان، 14/4.
- (178) السابق نفسه، 300/9.
- (179) يُنظر: شرح التسهيل، لابن مالك، 373/372/2.
- (180) سورة النساء، 90/4.
- (181) سورة يوسف، 65/12.
- (182) الإنصاف، للأنباري، 254/1.
- (183) البحر المحيط، لأبي حيان، 300/9.

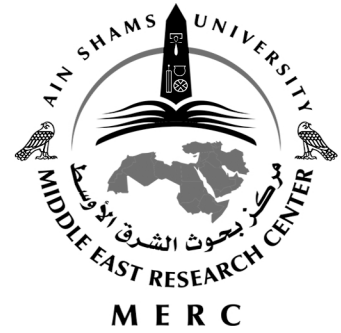


المصادر:

- 1- محمود بن حمزة الكرماني، تاج القراء، غرائب التفسير وعجائب التأويل، تحقيق د. شمران سركال يونس العجلي، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، ومؤسسة علوم القرآن، بيروت، ط1، 1408هـ - 1988م.
- ## المراجع:
- 1- أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق وشرح ودراسة، د. رجب عثمان محمد، مراجعة د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1418هـ - 1998م.
 - 2- أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت316هـ)، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.
 - 3- أبو عبدالله الحسين بن أحمد بن خالويه الهمداني النحوي الشافعي المتوفى 479هـ، إعراب القراءات السبع وعلها، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الناشر مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1413هـ - 1992م.
 - 4- محيي الدين بن درويش، إعراب القرآن وبيانه، اليمامة للطباعة والنشر والتوزيع، ودار ابن كثير للطباعة والنشر والتوزيع دمشق، بيروت، 1420هـ - 1999م.
 - 5- أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، إعراب القرآن، (ت338هـ)، وضع حواشيه وعلق عليه. عبد المنعم خليل إبراهيم، الناشر. منشورات علي بيضون. دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان. 1421هـ.
 - 6- كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، الأنباري، النحوي، (ت577هـ)، تحقيق الشيخ: محمد يحيى الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية مطبعة السعادة، الطبعة الرابعة، 1380هـ - 1961م.
 - 7- عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي (ت802هـ)، انتلاف النصره في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، تحقيق: د. طارق الجنابي، عالم الكتب، ط1، 1407هـ - 1987م.
 - 8- أبو علي الفارسي، (ت377هـ)، الإيضاح العضدي، تحقيق: د.حسن شاذلي فرهود. بلا طبعة ولا تاريخ.
 - 9- أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت745هـ)، البحر المحيط، تحقيق صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، 1420هـ.
 - 10- عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشي السبتي المعروف بابن أبي الربيع، (ت688هـ)، البسيط في شرح الجمل، تحقيق: د. عياد بن عبد الشيبني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1986م.
 - 11- محمد بن محمد بن عبد الرازق الحسيني، ابو الفيض، الملقب بمرتضى، الزبيدي (ت1205هـ)، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق مجموعة من المحققين، دار الهداية، ودار إحياء التراث، (1385هـ - 1422هـ) = (1956 - 2001).
 - 12- أبو البقاء عبدالله بن الحسين بن عبدالله العكبري (ت616هـ)، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: محمد علي البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه بلا طبعة ولا تاريخ.
 - 13- أبو عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، تفسير القرطبي، تحقيق: أحمد البردوني، وإبراهيم أطفيش، الناشر دار الكتب المصرية - القاهرة، ط2، 1384هـ - 1964م.
 - 14- أبو محمد بدر الدين بن قاسم المرادي المصري (ت749هـ)، الجني الداني في حروف المعاني، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، والأستاذ: محمد نديم فاضل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1413هـ - 1992م.
 - 15- أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدايم المعروف بالسمين الحلبي، (ت756هـ)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق، د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.
 - 16- محمد بن عبدالله بن مالك الطائي الجياني، أبو عبدالله جمال الدين الأندلسي (ت672هـ)، شرح التسهيل، تحقيق د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والتوزيع، ط1، 1410هـ - 1990م.
 - 17- ابن الحاجب الاسترآبادي، شرح الرضي علي الكافية، تعليق: يوسف حسن عمر، بنغازي، دار الكتب الوطنية، ط2، 1975م.
 - 18- محمد بن محمد حسن شُرَاب، شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، الناشر: مؤسسة الرسالة. بيروت. لبنان، الطبعة الأولى 1427هـ - 2007م.



- 19- خليل عميرة، في نحو اللغة وتراكيبها، الناشر: دار المعرفة، جدة، ط1، 1404هـ - 1984م.
- 20- عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء ابو بشر الملقب سيبويه (ت180هـ)، الكتاب، تحقيق وشرح الشيخ عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، الطبعة الثالثة، 1408هـ - 1988م.
- 21- أبو البقاء عبدالله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت616هـ)، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: د. عبدالإله النبهان، دار الفكر، دمشق، ط1، 1416هـ - 1995م.
- 22- د. تمام حسان عمر، اللغة العربية معناها ومبناها، الناشر: عالم الكتب، ط5، 1427هـ - 2006م.
- 23- أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي البصري، (ت209هـ)، مجاز القرآن تحقيق: محمد فؤاد سزكين، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، 1381هـ.
- 24- أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي (ت 542 هـ)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، ط1، دار الكتب العلمية، لبنان، 1413هـ - 1999م.
- 25- بهاء الدين بن عقيل، المساعد علي تسهيل الفوائد، تحقيق وتعليق: د. محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، 1400هـ - 1980م.
- 26- أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي القيرواني، مشكل إعراب القرآن، تحقيق د. حاتم الضامن. الناشر: مؤسسة الرسالة. بيروت، الطبعة الثانية، 1405هـ.
- 27- جمال الدين أبو محمد بن عبدالله بن يوسف ابن هشام الأنصاري (ت761هـ)، مغني اللبيب عن كتاب الأعراب، تحقيق د. مازن المبارك، ومحمد علي حمدالله، دار الفكر، دمشق، ط6، 1985م.
- 28- المفضل بن محمد بن يعلى بن سالم الضبي (ت نحو 168م)، المفضليات، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، الناشر: دار المعارف، القاهرة، الطبعة السادسة بلا تاريخ.
- 29- محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثماني الأزدي، أبي العباس، العروف بالمبرد، (ت285هـ)، المقتضب، تحقيق: أ.د. محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب. بيروت.
- 30- ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، تحقيق: علي محمد الصباغ، دار الكتب العلمية، بيروت.



Middle East Research Journal

Refereed Scientific Journal
(Accredited) Monthly



Issued by
Middle East
Research Center

Vol. 107
January 2025

Fifty First Year
Founded in 1974



Issn: 2536 - 9504
Online Issn: 2735 - 5233